

الفقيه والدولة الإسلامية دراسة في كتب الأحكام السلطانية

الفضل شلق

مقدمة

يشكل كتاب «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» للماوردي (- ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) مصدراً رئيساً للنظرية الإسلامية حول الدولة. فهو قد عاش في بغداد وشهد مرحلة في التاريخ الإسلامي تميزت بتراجع سلطة الخلافة العربية وصعود دول سلطانية في الأطراف. ولعب دوراً مهماً في المفاوضات الدائرة حين مجيء السلاجقة للحلول محلّ البويهيين في بغداد. لذلك يكتسب كتاب الماوردي أهمية خاصة لأن الكاتب فقيه مارس السياسة ممارسة فعالة في عصر اضطربت فيه الأحوال وتشوشت فيه الرؤية، فكان عليه أن يضع نظرية لجلاء الأمور ولرسم خط يمكن قياس الموقف من السلطة، أي سلطة، على أساسه. ومما يزيد في أهمية هذا الكتاب أن كثيرين من الفقهاء الذين عاشوا في عصر الماوردي، وفي عصور لاحقة متتالية، أخذوا عن الماوردي وتأثروا به، وأحياناً نقلوا نصوصه نقلاً حرفياً.

أبو يعلى الفراء الحنبلي (- ٤٥٧هـ / ١٠٦٤م) الذي عاصر الماوردي الشافعي نقل عنه حرفياً في كتابه الذي يحمل العنوان نفسه، ولم يغير في النص سوى الاستشهادات فأبدل ما يرد عن الشافعي بأقوال للإمام أحمد بن حنبل. وابن جماعة الشافعي (- ٧٣٥هـ / ١٣٣٤م) الذي عاش في العصر المملوكي،

واشتغل قاضياً ومدرساً، نقل عن الماوردي جزئياً. أما ابن تيمية الحنبلي الذي عاش في العصر المملوكي أيضاً فقد تأثر بالماوردي، لكنه ينهج نهجاً خاصاً. إن دراسة هؤلاء الفقهاء الأربعة سوف تركز على الماوردي وتبين التغيرات التي وردت عند الثلاثة الآخرين.

يبدو أن التنظير الذي قام به الماوردي كان على درجة كبيرة من الشمولية والإحاطة بحيث أصبح أساساً لا بد منه لكل باحث في هذا الموضوع في العصور اللاحقة. ليس ذلك أمراً مستغرباً لأن آراء الماوردي تنبع من تجربة غنية هي حصيلة انخراطه في الشؤون السياسية في فترة غير بعيدة عن العهد الذي كانت فيه الخلافة سلطة مركزية في دولة شمل حكمها معظم دار الإسلام، والأهم من ذلك أن الماوردي عاصر المرحلة التي شهدت نهاية حكم البويهيين الشيعة وبداية حكم السلاجقة الذين دخلوا بغداد حاملين راية السنة وباعثين الأمل بإعادة سلطة الخلافة وتوحيد الدولة.

لم يكن الماوردي يصوغ نظرية لواقع فات أوانه (الخلافة) بل كان يضع برنامجاً لإعادة بناء الدولة بما ينطبق مع رؤيته المنبثقة من التجربة التاريخية للأمة، وبما لا يتعارض مع مستجدات الوضع السياسي، وأهمها بروز وترسخ الدولة السلطانية التي أمسكت بالسلطة الفعلية وحولت الخلافة إلى رمز يعبر عن وحدة الجماعة رغم تفككها السياسي. إن وجود الدولة السلطانية في المركز إلى جانب الخلافة، بعد أن كانت قد تحكمت بالأطراف، جعل ضرورياً بالنسبة للفقهاء صياغة نظرية تأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار. وإمساك السنة بالسلطة في المركز، بغداد، جعل هذه النظرية أمراً ممكناً على صعيد التحقيق العملي، أي صياغتها بشكل برنامج يتجاوز حدود الوعظ.

إن عنوان كتاب الماوردي «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» يشير إلى ازدواجية السلطة بين الخلافة والدولة السلطانية، لكن في الوقت نفسه يميز بين مجالين للعمل أولهما المجال السياسي، وثانيهما المجال الديني. هذا الاعتراف بالفصل بين السياسة والدين لا يساوي بينهما بل يعتبر أن الدين يجب أن يكون هو الموجه فيقول «ولما كانت الأحكام السلطانية بولاة الأمور أحق، وكان

امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير، أفردت لها كتاباً امتثلت فيه أمر من لزمت طاعته، ليعلم مذاهب الفقهاء فيما له منها فيستوفيه، وما عليه منها فيوفيه توخياً للعدل في تنفيذه وقضائه، وتحرياً للنصفة في أخذه وعطائه، وأنا أسأل الله تعالى حسن معونته وأرغب إليه في توفيقه وهدايته وهو حسبي وكفى» (ص ٣).

لم يكن التمييز بين المؤسستين (السياسية والدينية) أمراً جديداً، فقد اعتبر الفقهاء والمؤرخون قبل الماوردي أن الخلافة قد تحولت إلى ملك على يد الأمويين مما برر للفقهاء مواجهة الخلافة، أو العزوف عن المشاركة حتى في الوظائف الدينية الخاضعة لهذه السلطة الدنيوية السياسية، وذلك انطلاقاً من الحديث الشريف «العلماء ورثة الأنبياء» فالخلافة بمعناها الحقيقي (الديني) كانت تتجسد في مؤسستهم لا في «أمير المؤمنين». الجديد في الأمر أن الخلافة عندما فقدت سلطانها الفعلية وتحولت إلى رمز (لوحدة الجماعة) صارت تعبيراً عن سلطة المؤسسة الدينية. فقد اندفع الفقهاء يدافعون عنها في وجه التجزئة السياسية، ومنحوها شرعية كانوا يجربونها عنها في المراحل السابقة. هذا ليس تلاعباً بالقضية بقدر ما هو محاولة للدفاع عن وحدة الجماعة في وجه الأخطار التي تتهددها من الداخل ثم من الخارج.

الماوردي والامامة

إن تنظير الماوردي ليس موجهاً للخلافة بل للدولة السلطانية كما يشير إلى ذلك صراحة في النص المذكور سابقاً. إنه يضع القواعد التي يجب على الدولة السلطانية التقيد بها كي تبقى منسجمة مع تعاليم الدين، وبالتالي كي تبقى في إطار الجماعة. فهو يتعامل مع السلطة الفعلية ويعالج مشكلة حية، ولا يخوض في التأمل في مسائل ميتة.

يبدأ الماوردي كتابه بالحديث عن الإمامة مفتتحاً ذلك بالقول إن «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا» (ص ٥). يعبر هذا القول، رغم إيجازه الشديد، عن ثلاثة مفاهيم أساسية في النظرية السياسية

الإسلامية، وهي كثيرة التردد عند الفقهاء والمؤرخين المسلمين اللاحقين. هذه المفاهيم هي:

أولاً : القول بالمصدر الإلهي للسلطة السياسية، فهي (الإمامة) «موضوعة» لخلافة النبوة.

ثانياً : الفصل بين المجالين الديني والسياسي. ولا تناقض بين هذا المفهوم والمفهوم الأول. ذلك لأن الدين، كل دين، لا يستطيع تبرير وجوده إذا لم يعتبر أن الله الكلي الوجود، خالق الكون، هو الذي يقرر مسار الأمور على الأرض، ومن بينها سيورة الشأن السياسي. ينطبق هذا الأمر على الأديان الأخرى أيضاً. إن الاعتقاد بالمصدر الإلهي للسلطة لا يتناقض مع مبدأ الفصل بين المهام الدينية والمهام السياسية الدنيوية وقيام مؤسسة لكل منها منفصلة عن الأخرى وربما متناقضة معها.

ثالثاً : إن تدخل الدولة في الشأن الديني يختلف عنه في الشأن السياسي، فهو يقتصر في الأول على «حراسة» الدين (دون تقرير مضمونه؛ فهذا الأمر متروك «للعلماء ورثة الأنبياء»)، أما في الثاني فتدخل فيه الدولة «لسياسة الدنيا»، وهذا التعبير يوحى بدور أكبر فعالية في تقرير مسار الشؤون الدنيوية.

ولما كانت الإمامة «موضوعة لخلافة النبوة» فوجودها ضروري. يقول الماوردي (ص ٥): «واختلف في وجوبها هل وجبت بالعقل أو بالشرع؟ فقالت طائفة وجبت بالعقل... وقالت طائفة أخرى: بل وجبت بالشرع...». يذكر الماوردي حجج كل فريق دون أن ينكر أياً منها. المهم في نظره هو تأكيد وجوب الإمامة مهما كان المبرر النظري. فهي واجبة بالعقل «لما في طباع العقلاء من التسليم لزعيم يمنعهم من التظالم ويفصل بينهم في التنازع والتخاصم ولولا السيادة لكانوا فوضى مهملين وهمجاً مضاعين» (ص ٥). وهي واجبة بالشرع

«لأن الإمام يقوم بأمور شرعية قد كان مجوزاً في العقل أن لا يراد التعبد بها، فلم يكن العقل موجباً لها...» (ص ٥).

إن وجوب السلطة عند الماوردي أمر تفرضه متطلبات الاجتماع البشري، وذلك أنه إذا لم توجد السلطة يغرق المجتمع في الفوضى والضياع. هذا ما يقرره العقل (البشري). أما الشرع فهو يضع قيوداً كي لا ينجرف المجتمع في ممارسات تتناقض مع التعاليم الإلهية. مهمة الشرع هنا هي وضع الحدود لما يمكن أن يصدر عن العقل البشري وليس تقرير المضمون والأفعال التي يمكن أن يقود إليها، فهي مهمة سلبية على الغالب. إن المصدر الإلهي للسلطة لا يتدخل في شؤونها الداخلية بل يكفي بتحريم بعض المباحات التي يسمح بها العقل. والمقصود بالعقل هنا هو المحصلة الذهنية لأفعال وسلوكات ومصالح البشر كما تقرها ظروفهم الموضوعية وإرادتهم الذاتية.

ما يشغل بال الماوردي هو العناصر الدنيوية التي تقرر السلطة شكلاً ومضموناً. فهو يوجه كلامه منذ البداية كما ذكرت سابقاً، للدولة السلطانية، أي للدولة التي تقوم على أساس موازين القوى السياسية (الدنيوية). تنشأ هذه الدولة بالغلبة وترتكز على القوى البشرية الغالبة، وهي ليست دولة «الإمامة الموضوعية لخلافة النبوة». والإشكالية التي ينبغي الماوردي حلها هي التوفيق بين الدولة السلطانية والإمامة، بين الدولة الدنيوية والمصدر الإلهي للسلطة، بين هيكل موروث وواقع مستجد. لا يريد أن يفلت الواقع من يديه، فعليه إذن إدخاله في الهيكل وإخضاعه للمثل العليا المتكونة تاريخياً والتي لم تفقد بعد زخماً الروحي.

يدرك الماوردي أن الإمام، بعد أن فقد سلطته الفعلية على يد الأمراء والسلاطين، لم يعد بإمكانه إلا أن يصبح سلطة دينية هي مجرد رمز يعبر عن الأيديولوجيا السائدة في المجتمع، فيقول: «فيكون الأمير باستيلائه مستبدًا بالسياسة والتدبير، والخليفة بإذنه منفذاً لأحكام الدين ليخرج من الفساد إلى الصحة ومن الخطر إلى الإباحة، وهذا وإن خرج عن عرف التقليد المطلق في شروطه وأحكامه ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الأحكام الدينية ما لا

يجوز أن يترك مختلاً مدخولاً ولا فاسداً معلولاً، فجاز فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما امتنع في تقليد الاستكفاء والاختيار لوقوع الفرق بين شروط المكنة والعجز» (ص ٣٣).

لقد فرضت السيورة التاريخية انقساماً في السلطة بين الإمارة (أو السلطان) المختصة «بالسياسة والتدبير» و«الخلافة المعنية بتنفيذ أحكام الدين» وذلك للخروج «من الفساد إلى الصحة». يجوز هذا الانقسام وإن «خرج عن عرف التقليد المطلق» لوقوع الفرق بين شروط المكنة والعجز» الناتج «عن الاستيلاء والاضطرار». وكان اعتراف الفقهاء بهذا الانقسام وسيلة للدمج واستيعاب الدولة السلطانية، خاصة وأن كثيراً من الدول السلطانية كانت تقيمها شعوب مقتحمة حديثة العهد بالإسلام. لقد أعطيت الدولة السلطانية اعترافاً ورضى من المجتمع. ممثلاً بفقهاءها، بها، ونالت نوعاً من الشرعية باعتراف الخليفة بها، وذلك لقاء خضوعها للايديولوجيا السائدة في المجتمع خضوعاً كان ممهداً لاندماجها فيه واستيعابها في صفوفه.

يعتبر الماوردي أن الإمامة فرض كفاية «فإذا قام بها من هو من أهلها سقط... ففرضها على الكفاية» (ص ٥). «وان لم يقم بها أحد خرج من الناس فريقان: أحدهما أهل الاختيار حتى يختاروا إماماً للأمة. والثاني أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة، وليس على من عدا هذين الفريقين من الأمة في تأخير الإمامة حرج ولا مأثم...» (ص ٦).

يشترط في أهل الاختيار العدالة، والعلم، إضافة إلى الرأي والحكمة. أما أهل الإمامة فيشترط فيهم: العدالة، والعلم، وسلامة الخواص، وسلامة الأعضاء، والرأي، وتدبير المصالح، والشجاعة والخبرة، والنسب في قریش. وتنعقد الإمامة إما باختيار أهل الحل والعقد أو بعهد الإمام لمن بعده. وفي الحالة الأخيرة «عهد الإمام من قبل» لا يتم انعقاد الإمامة دون رضى (بيعة) أهل الحل والعقد. المهم الإبقاء على فكرة العقد في تنصيب الإمام. تظهر هذه الفكرة بوضوح أكثر عند الماوردي عند ذكره لاختيار أهل الحل والعقد وتقديمهم

للببيعة منهم أكثرهم فضلاً وأكملهم شروطاً (ص ٧). يجب على هؤلاء عرض الأمر عليه «فإن أجاب إليها بايعوه عليها وانعقدت ببيعتهم له الإمامة تلزم كافة الأمة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته، وإن امتنع من الإمامة ولم يجب إليها لم يجبر عليها لأنها عقد مرضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار وعدل عنه إلى من سواه من مستحقيها» (ص ٧).

يمثل رضى من يتم اختياره للإمامة جانباً من العقد، والبيعة تمثل الجزء الآخر المكمل له. فإذا كانت الإمامة عقد مرضاة فلإنها لا تنعقد دون رضى الإمام بالمنصب وقبول الرعية به. لكن ذلك لا يعني تكافؤ العقد بين الطرفين، ففي حين يلزم رضى الإمام بقبول المنصب، ويعطى له حق الرفض، نجد أن الرعية لا تستطيع إلا القبول «والدخول في بيعته والانقياد لطاعته» حالما يرضى هو بقبول المنصب. إن السبب في عدم التكافؤ هو أن الرعية «يلزمها الخضوع وطاعة الإمام»، مما يجعل لهذا الأخير اليد العليا في عملية العقد.

إن وجود الإمامة وحق الإمام على الأمة «بالطاعة والنصرة» (ص ١٧) يجتازان على الفقيه (الماوردي) الذي ينشد أفضل حال للمسلمين أن يقنع بما هو أقل من الحالة المثالية. فهو يفضل تقديم من هو «أكثر فضلاً للبيعة» (ص ٧) «وإذا تكافأ اثنان قدم للإمامة أسنهما» (ص ٧) لكنه إذا لم يتحقق ذلك، أي إذا لم يتم اختيار الأفضل للإمامة، فإنه «يجوز انعقاد بيعة المفضول» (ص ٨) «فلا يكون وجود الأفضل مانعاً من إمامة المفضول إذا لم يكن مقصراً عن شروط الإمامة كما يجوز في ولاية القضاء تقليد المفضول مع وجود الأفضل...» (ص ٨).

إن القبول بالمفضول في الإمامة أمر يمكن أن تفرضه الظروف الموضوعية وهذا ما حصل فعلاً في معظم العهود الإسلامية. ذلك أن الاستيلاء على السلطة بالغلبة والقهر يمكن أن يأتي بمن لم يقع عليه اختيار أهل الحل والعقد، أو أن عهد الإمام من قبل يمكن أن يسمي شخصاً غير الأفضل للإمامة، فإذا تمسك الناس، خاصة أهل الاختيار منهم بمن هو أفضل يقع الخلاف وتدب

الفتنة. وبما أنه «لا يجوز أن يكون للأمة إمامان في وقت واحد...» (ص ٩) فإنه يجب التنازل عن نشدان الأفضل والقبول بما هو متاح. فالشورى التي يمارسها أهل الاختيار يمكن التخلي عنها والقبول بالأمر الواقع منعاً للفتنة. وهذا ما حصل فعلاً في غالب الأحيان عبر التاريخ الإسلامي. هذا ما يعبر عنه قول الماوردي عن اختلاف «أهل العلم في ثبوت إمامته وانعقاد ولايته بغير عقد ولا اختيار، فذهب فقهاء العراق إلى ثبوت ولايته وانعقاد إمامته وحمل الأمة على طاعته وإن لم يعقدها أهل الاختيار، لأن مقصود الاختيار تمييز المولى وقد تميز هذا بصفته. وذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين إلى أن إمامته لا تنعقد إلا بالرضا والاختيار لكن يلزم أهل الاختيار عقد الإمامة له، فإن اتفقوا أتموا لأن الإمامة عقد لا يتم إلا بعاقده...» (ص ٨).

يرفض الماوردي استخدام مبدأ القرعة عندما يكون هناك إمامان في وقت واحد لأن «الإمامة عقد والقرعة لا مدخل لها في العقود» (ص ٩). وإذا عهد الإمام لمن يراه أجد الناس «جاز أن ينفرد بعقد البيعة له بتفويض العهد إليه، وإن لم يستشر فيه أحداً من أهل الاختيار...» (ص ١٠). ثم يقول «وليس للإمام المولى عزل من عهد إليه ما لم يتغير حاله وإن جاز له عزل من استتابه من سائر خلفائه...» (ص ١١). كما يجوز العهد بالإمامة إلى اثنين أو أكثر على التوالي (ص ١٣). ثم يقول «والذي عليه جمهور الناس أن معرفة الإمام تلزم الكافة جملة دون التفصيل وليس على كل أحد أن يعرفه بعينه واسمه إلا عند النوازل التي تحوج إليه» (ص ١٥). يضع الماوردي هذه القيود لمنع الاختلاف حول الإمام وللتأكيد على أنه يجب «على كافة الأمة تفويض الأمور العامة إليه من غير افتيات عليه ولا معارضة له ليقوم بما وكل إليه من وجوه المصالح وتدبير الأعمال...» (ص ١٥).

يذكر الماوردي موضوع تولية الإمام لولد أو لوالد فيقول: «وإن كان ولي العهد ولداً أو والداً فقد اختلف في جواز انفراده بعقد البيعة له على ثلاثة مذاهب» (ص ١٠). أحدها يمنع جواز ذلك «حتى يشاور أهل الاختيار»، وثانيها يجيز ذلك «لأنه أمير الأمة نافذ الأمر لهم وعليهم فغلب حكم المنصب

على حكم النسب»، وثالثها يجيز «أن ينفرد بعقد البيعة لوالده ولا يجوز أن ينفرد بها لولده» (ص ١٠). لا يختار الماوردي أياً من هذه المذاهب رغم أن تولية العهد لولد الإمام كان أمراً يحدث باستمرار منذ عهد الراشدين. المهم لديه هو التأكيد على نفي مبدأ وراثته منصب الإمامة. إنها عقد يلزم تنفيذه بناءً على أمر الإمام بين أهل الاختيار والمولى.

ثم يعدد الماوردي واجبات الإمام وهي: (١) حفظ الدين، (٢) تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، (٣) حماية البيضة والذب عن الحرم، (٤) إقامة الحدود، (٥) تحصين الثغور، (٦) الجهاد، (٧) جباية الفيء والصدقات، (٨) تقدير العطايا، (٩) استكفاء الأمانة وتقليد النصحاء، (١٠) مباشرة الأمور بنفسه دون التعويل على التفويض. وهذه الواجبات تتردد بالنص الحرفي باستمرار عند الكثير من الفقهاء بعد الماوردي.

ثم يقول: «إذا قام الإمام بما ذكرناه من حقوق الأمة فقد أدى حق الله تعالى فيما لهم وعليهم ووجب عليهم حقان الطاعة والنصرة ما لم يتغير حاله. والذي يتغير به حاله فيخرج به عن الإمامة شيان: أحدهما جرح في عدالته، والثاني نقص في بدنه» (ص ١٧).

إن واجبات الإمام تجاه الأمة، التي أوردها الماوردي هي في معظمها واجبات ذات طابع سلبي تتعلق بحماية المجتمع لمنع الخروج على الدين وعلى نظام المجتمع. وهي في الوقت نفسه تتعلق بالأوضاع الداخلية للمجتمع، ولا تعالج العلاقات الخارجية إلاّ من زاوية دفاعية. وذلك أمر متوقع، لأن الماوردي عاش في زمن كان المجتمع الإسلامي فيه بلغ مرحلة من النضوج والاستقرار بحيث كان اهتمامه يتمحور حول الوسائل التي تتيح له ضبط الأمور ومنع الفوضى ودرء الفتنة. هذا المجتمع كان قد أقلع منذ زمن غير قصير عن الفتوحات وفقد مزاجه الاقتحامي للعالم، بل كان يواجه من الانقاسات الداخلية السياسية والاجتماعية ما كان يستغرق كل اهتمامه. كان الهم الأساسي في ذلك الوقت هو الحفاظ على النظام العام للمجتمع لا التوسع والفتح. كانت

الأطراف قد استقلت بإدارة شؤونها، وكان مركز الخلافة يتعرض لهزات عنيفة ويخضع لسيطرة الدول السلطانية الآتية من الأطراف، وكان على الدولة أن تحاول الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه. وكان الماوردي يعبر عن هذه الحالة ويحاول إيجاد الحلول لها.

عندما يتحدث الماوردي عما يتغير به حال الإمام فيخرجه عن الإمامة، يذكر الفسق أي الجرح في عدالته، وهذا نوعان: «أحدهما ما قارب فيه الشهوة، والثاني ما تعلق بشبهة... أما الأول منها فمتعلق بارتكاب الجوارح وهو ارتكابه للمحظورات وإقدامه على المنكرات... فهذا فسق يمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها... وأما الثاني منها فمتعلق بالاعتقاد المتأول بشبهة تعترض فيتأول لها خلاف الحق، فقد اختلف العلماء فيها...» (ص ١٧). ثم يدخل في تفاصيل النقص في البدن التي تمنع من عقد الإمامة واستدامتها وهي إما نقص في الحواس أو في الأعضاء أو في التصرف. ولا يمنع من عقد الإمامة منها أو من استدامتها إلا ما كان يمنع من القدرة على العمل مثل زوال العقل وذهاب البصر أو الحجر والقهر.

لا ينعزل الإمام إذا امتنع عن القيام بواجباته تجاه الأمة، أو إذا قصر في تأديتها، بل ينعزل إذا أصابه ما يمكن أن يعيقه عن القيام بعمله مثل الفسق أو النقص في البدن. يكمن الفرق في أن محاسبة الإمام تتم بناءً على مقومات شخصه وليس على منجزاته. فكأن الماوردي يريد أن يقول: علينا أن نحسن الاختيار للإمام وإلا اضطررنا، في حال عدم حسن الاختيار، إلى عزله، وذلك أمر غير ممكن لأنه سيكون سبباً للخلاف والشقاق والفتنة. يضاف إلى ذلك أن «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة»، فالإمام الذي يأتي بعد النبي في أن يكون ظل الله على الأرض لا يمكن أن نخضعه لمحاسبة العباد. لذلك، يكون المطلوب حسن اختيار الإمام لا محاسبته على إنجازاته فيما بعد. ولذلك، أيضاً، يبحث الماوردي بحثاً تفصيلياً في كيفية اختيار الإمام ويمتنع عن البحث في وسائل عزله إذا أصابه تحول يمنعه عن القيام بواجباته على الوجه المطلوب.

وزارة التفويض: خطوة أولى نحو الدولة السلطانية

طرح نشوء الدولة السلطانية إشكالية شغلت بال الفقهاء. فهم بعد أن أنجزوا مهمة التأكيد على وجوب الإمامة واجهوا مشكلة أن السلطة الحقيقية قد انتقلت من يد الإمام (الخليفة) إلى يد أمير الجيش في المركز، بغداد، ثم إلى يد السلطان الوافد من الأطراف. يجد الماوردي حلاً لهذه الإشكالية باستخدام مفهوم الوزارة والولايات الأخرى خاصة الإمارة. يبدأ بمفهوم وزارة التفويض.

يعدد الماوردي أربعة أنواع من الولايات، وهي: (ص ٢١).

- ١ - ولاية عامة في الأعمال العامة: كالوزراء.
- ٢ - ولاية عامة في الأعمال الخاصة: أمراء الأقاليم.
- ٣ - ولاية خاصة في الأعمال العامة: قاضي القضاة، نقيب الجيوش، حامي الثغور، مستوفي الخراج، وجابي الصدقات.
- ٤ - ولاية خاصة في الأعمال الخاصة: قاضي بلد أو إقليم، مستوفي خراج، جابي صدقاته، حامي ثغره، أو نقيب جنده.

يُميز الماوردي بين نوعين من الوزارة وهما وزارة التفويض ووزارة التنفيذ، ثم يقول: «فأما وزارة التفويض فهو أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضاءها على اجتهاده». والدليل على جواز هذه الوزارة هو الآية الكريمة: ﴿واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي أشد به أذري وأشركه في أمري﴾. وعلى كل حال، فإن الوزارة ضرورية كي يستطيع الإمام القيام بأعباء منصبه دون الوقوع في الخطأ: «وبها يكون أبعد من الزلل وأمنع من الخلل». لكن هذه الوزارة هي على درجة كبيرة من الخطورة مما يدفع الماوردي إلى القول: «ويعتبر في هذه الوزارة شروط الإمامة إلا النسب وحده... ويحتاج فيها إلى شرط زائد على شروط الإمامة وهو أن يكون من أهل الكفاية فيما وكل إليه من أمر الحرب والخراج...» (ص ٢١).

يعتبر الماوردي أن صلاح الأمور أو خللها يعتمد على أوصاف وزير التفويض نظراً لخطورة منصبه ولما يتمتع به من صلاحيات واسعة تشمل جميع أعمال الإمام تقريباً، لأنه «كل ما صح من الإمام صح من الوزير إلا ثلاثة أشياء: أحدها ولاية العهد، فإن للإمام أن يعهد إلى من يرى وليس ذلك للوزير. الثاني أن للإمام أن يستعفي الأمة من الإمامة وليس ذلك للوزير. الثالث أن للإمام أن يعزل من قلده الوزير وليس للوزير أن يعزل من قلده الإمام، وما سوى هذه الثلاثة فحكم التفويض إليه يقتضي جواز فعله وصحة نفوذه منه...» (ص ٢٥).

على الرغم من تجويز الماوردي لوزارة التفويض إلا أنه يرضى بها مرغماً فيقول: (ص ٢٣) «ولئن لم يكن هذا من الشروط الدينية المحضة، فهو من الشروط السياسية الممازجة لشروط الدين لما يتعلق بها من مصالح الأمة واستقامة الملة». إن التمييز بين الشروط الدينية والشروط السياسية في هذا القول لا يمنع الماوردي من الرضوخ للأمر الواقع والخضوع للشروط السياسية التي يعطيها الأولوية في سبيل الحفاظ على مصالح الأمة.

«أما وزارة التنفيذ فحكمها أضعف وشروطها أقل لأن النظر فيها مقصور على رأي الإمام وتدبيره...» (ص ٢٥) وذلك أن وزير التنفيذ «معين في تنفيذ الأمور وليس بوال عليها ولا متقلد لها، فإن شورك في الرأي كان باسم الوزارة أخص، وإن لم يشارك فيه كان باسم الواسطة والسفارة أشبه» (ص ٢٦). فهذا الوزير وسيط بين الرعاية والولاء، «ولا تعتبر في المؤهل لها الحرية والعلم» بل يراعي فيه سبعة أوصاف هي: «الأمانة، والصدق، وقلة الطمع، واللين، وأن يكون ذكوراً لما يؤديه إلى الخليفة، والذكاء والفتنة، وأن لا يكون من أهل الأهواء» (ص ٢٦).

ويكون الفرق بين هاتين الوزارتين من ناحية الصلاحيات أنه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم... وأن يستبد بتقليد الولاية... وأن ينفرد بتسيير الجيوش وتدبير الحروب... وأن يتصرف في أموال بيت المال...

(ص ٢٧): وهذه أمور ليست لوزارة التنفيذ. أما من جهة شروط التقليد فيشرط في وزير التفويض الحرية والإسلام والعلم بالأحكام الشرعية والمعرفة بأمرى الحرب والخراج (ص ٢٧). وهذه الشروط غير معتبرة في وزير التنفيذ الذى يجوز أن يكون ذمياً.

ثم يميز الماوردي «أن يقلد وزيرى تنفيذ على اجتماع وانفراد، ولا يجوز أن يقلد وزيرى تفويض على الاجتماع لعموم ولايتها، كما لا يجوز تقليد إمامين لأنهما ربما تعارضا في الحل والعقد والتقليد والعزل...» (ص ٢٧). وإذا قلد الخليفة وزيرى تفويض فعند ذلك تكون ولاية كل منهما خاصة النظر أو العمل. وفي حين يجوز «لوزير التفويض أن يستخلف من ينوب عنه، لا يجوز لوزير التنفيذ أن يستخلف من ينوب عنه» (ص ٢٩). ثم يقول الماوردي «وإذا فوض الخليفة تدبير الأقاليم إلى ولايتها ووكّل النظر فيها إلى المستولين عليها كالذى عليه أهل زماننا جاز للملك كل إقليم أن يستوزر، وكان حكم وزيره معه كحكم وزير الخليفة مع الخليفة في اعتبار الوزارتين وأحكام النظرتين» (ص ٢٩).

هكذا يعترف الماوردي باللامركزية ويقر بها لكنه يشترط لذلك أن يكون الحكم المحلى على صورة الحكم المركزي. المهم أن تبقى وحدة القرار السياسى مصانة على الصعيدين المحلى أو المركزي، فإن في ذلك درءاً للفتنة ومنعاً للفضى، علماً بأن هذا الأمر هو ما كان يشغل بال الفقهاء المسلمين منذ القرن الأول الهجرى. لذلك يصرون على أن يكون هناك إمام واحد، حتى ولو كانت سلطته شكلية، كما يصرون على أن لا تتجزأ السلطة على صعيد وزارة التفويض أو على صعيد الإمارة المحلية.

إمارة الاستيلاء

يقسم الماوردي الإمارة إلى ضربين: الإمارة العامة والإمارة الخاصة، يقسم الإمارة العامة إلى نوعين: إمارة الاستكفاء وإمارة الاستيلاء. وتشارك إمارة الاستكفاء والإمارة الخاصة في عقد «الاختيار» (ص ٣٢) ذلك أن كلا منهما

«يعقد عن اختيار» الإمام في حين أن إمارة الاستيلاء فهي تعقد «بعقد عن اضطرار» (ص ٣٠).

يكون أمير الاستكفاء «عام النظر فيما كان محدوداً من عمل ومعهوداً من نظر» (ص ٣٠) وتشمل مهماته: (١) النظر في تدبير الجيوش، (٢) النظر في الأحكام وتقليد القضاة والحكام، (٣) جباية الخراج وقبض الصدقات وتقليد العمال بينهما وتفريق ما استحق منهما، (٤) حماية الدين والذب عن الحريم ومراعاة الدين من تغيير أو تبديل، (٥) إقامة الحدود في حق الله وحقوق آدميين، (٦) الإمامة في الجُمع والصلوات، (٧) تسيير الحجيج. وإن كان هذا الإقليم ثغراً متاخماً للعدو واقترن بها ثامن وهو جهاد من يليه من الأعداء... (ص ٣١).

«تعتبر في وزارة الاستكفاء الشروط المعتبرة في وزارة التفويض، لأن الفرق بينهما خصوص الولاية في الإمارة وعمومها في الوزارة...» (ص ٣١). ويمكن أن يعين أمير الاستكفاء وزير التفويض أو الخليفة، وفي الحالة الثانية لا يجوز لوزير التفويض عزله: «ويجوز لأمر الاستكفاء أن يستوزر لنفسه وزير تنفيذ بأمر الخليفة ويغير أمره، ولا يجوز أن يستوزر وزير التفويض إلا عن إذن الخليفة وأمره لأن وزير التنفيذ معين ووزير التفويض مستبد...» (ص ٣١) «وينعزل الوزير بموت الخليفة وإن لم ينعزل به الأمير لأن الوزارة نيابة عن الخليفة والإمارة نيابة عن المسلمين...» (ص ٣٢).

تقتصر الإمارة الخاصة على «تدبير الجيوش وسياسة الرعية وحماية البيضة والذب عن الحريم، وليس له أن يعترض للقضاء والأحكام ولجباية الخراج والصدقات» (ص ٣٢). وفيما يتعلق بالقضاء يجوز لهذا الأمير الحكم إذا طلب المتخاصمون، وذلك في الأمور المتعلقة بحقوق الأدميين «كحد القذف والقصاص في نفس أو طرف، وإلا فالأمر متروك للقضاء: أما فيما يتعلق بحقوق الله تعالى المحضة كحد الزنا جلدًا أو رجماً فالأمر أحق باستيفائه من الحاكم لدخوله في قوانين السياسة وموجبات الحماية والذب عن الملة، لأن تتبع المصالح موكل إلى الأمراء المندوبين للبحث عنها دون الحكام...» (ص ٣٢).

ويقتصر نظره في المظالم إذا كانت «مما نفذت فيه الأحكام وأمضاه القضاة والحكام» دون المظالم التي يمكن أن «تستأنف فيها الأحكام ويبتدأ فيها القضاء». ويشمل عمله تسيير الحجيج وإمامة الصلوات حسب مذهب أبي حنيفة.

وتزيد شروط الإمارة الخاصة على وزارة التنفيذ في شرطين هما الحرية والإسلام، ولا يعتبر فيها العلم والفقه، «وان كان فزيادة فضل» (ص ٣٣). مؤدى هذا القول هو الاعتراف بممارسات الخلفاء في اتخاذ وزراء من غير المسلمين.

أما إمارة الاستيلاء فهي تعقد عن اضطرار عندما يستولي الأمير بالقوة على بلاد «فيقلده الخليفة إمارتها ويفوض إليه تدبيرها وسياستها... فجاز فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما امتنع في تقليد الاستكفاء والاختيار لوقوع الفرق بين المكنة والعجز» (ص ٣٣).

يضع الماوردي سبعة شروط كي يصبح أمير الاستيلاء مقبولاً ومعترفاً به، وهي: (١) حفظ منصب الإمامة في خلافة النبوة وتدبير أمور الملة ليكون ما أوجبه الشرع من إقامتها محفوظاً وما تفرع عنها من الحقوق محروساً، (٢) ظهور الطاعة الدينية، (٣) اجتماع الكلمة على الألفة والتناصر، (٤) أن تكون عقود الولايات الدينية جائزة والأحكام والأقضية نافذة، (٥) استيفاء الأموال الشرعية، (٦) أن تكون الحدود مستوفاة، (٧) أن يكون الأمير في حفظ الدين درعاً عن محارم الله يأمر بحقه إن أطيع ويدعو إلى طاعته إن عصى... (ص ٣٤).

يدرك الماوردي أن أمير الاستيلاء يشارك الخليفة في السلطة، فهو يشاركه في هذه الشروط والالتزامات. ان التزام أمير الاستيلاء بهذه الشروط يجعل ممكناً دمج سلطته واستيعابها في جسم الأمة رغم أن سيطرته جاءت بالقوة والغلبة. فالهم بالنسبة للفقيه ليس شكلية الوصول إلى السلطة بل التقيد بالشروط التي يتطلبها المجتمع. لذلك، فإنه حتى ولو لم تكمل في المستولي شروط الاختيار جاز للخليفة إظهار تقليده استدعاءً لطاعته وحسماً لمخالفته ومعاندته. إن الفتنة

هي الخطر الأكبر على المجتمع، لذلك يجب إعطاء المزيد من التنازلات.

إن التزام الفقيه بمجتمعه التزاماً جدياً يجعله يبذل الجهد لمعالجة المشاكل التي تواجهها الأمة معالجة واقعية تلبي حاجات المجتمع ولا تقتصر على رسم معالم «مدينة فاضلة» أو «مدينة الله» تقاس الأمور على أساسها فيرفض ما شذ عنها. يواجه الفقيه المشاكل والتطورات التاريخية بوضع مواصفات التسويات المقبولة حيال الأوضاع المستجدة، ولا يضع مبادئ محددة (دوغما) يفترض الامتثال لها في مختلف الظروف والأحيان. لا يريد أن يكون أسير دوغما تجعله يعاند تطور الظروف وتؤدي به إلى أن تنبذه السيورة التاريخية خارج سياقها، فيقبل بالتسويات إدراكاً منه أن الحياة تتطلب تسويات مستمرة مع الواقع، بين المثل الأعلى من جهة، وبين ما هو متاح عملياً من جهة أخرى. إنه لا يركض وراء المستحيل بل يطلب الممكن إدراكاً منه أن ذلك يتيح له في النهاية ليس فقط الحفاظ على وحدة المجتمع والأمة وحسب، بل دمج التطورات المستجدة في جسم الأمة من خلال سيورة تاريخية متكاملة متواصلة، أيضاً. هذه المنهجية التي اتبعها الفقيه ساهمت في منع الانشقاقات الدينية في الإسلام بعد القرن الأول الهجري، كما ساعدت على استيعاب الدول السلطانية الوافدة وإخضاعها لمتطلبات المجتمع رغم سيطرتها على السلطة وعلى مقدرات الخلافة.

السلطة عند أبي يعلى

يعتبر أبو يعلى، وهو حنبلي المذهب، وقد عاش في الزمن نفسه الذي عاش فيه الماوردي، أن «نصب الإمامة واجبة» (ص ١٩) مستنداً إلى قول الإمام أحمد: «الفتنة إذا لم يكن إمام يقوم بأمر الناس»، وهو يعتبر، إضافة إلى ذلك، أن طريق وجوبها السمع لا العقل، ثم يخلص إلى القول إن «من غلب بالسيف تجب طاعته حتى ولو كان فاجراً أو فاسقاً».

يعبر هذا الكلام عن الاتجاه الذي يعبر عنه الماوردي لكن بتعابير أكثر حدة لا تترك مجالاً للالتباس. فوجوب الإمامة إذ يتقرر بالسمع لا بالعقل، معناه أن

الإمامة واجبة بسبب أمر إلهي لا يترك مجالاً للرأي البشري. ومن يستلم السلطة، حتى بالسيف، هو الإمام سواء توافرت فيه شروط العدالة أم لم تتوافر. فالذي يغلب على الأمر هو الإمام، ومتى غلب وجبت طاعته، لأن في الخروج على الطاعة فتنه، والفتنة أشد الشرور. هذا التفكير يجعل الخروج على الإمام خروجاً على الدين وليس مجرد رأي يخضع لمطالبات العقل البشري الذي تقرره المصالح البشرية أو عوامل أخرى. بالأحرى، لا لزوم لإعمال العقل البشري في هذا الأمر. المصلحة الكبرى هي درء الفتنة، وذلك لا يكون إلا بالإقرار بالسلطة القائمة، مهما كانت، سواء كانت عادلة أم عكس ذلك. إذا كان الأمر كذلك فمن الضروري أن يكون «السمع» أي المصدر الإلهي هو سبب وجود الإمامة منعاً لاختلاف البشر حول أمر اعتبره المسلمون علّة وجود مجتمعهم.

ما يعطي هذا الرأي عند الحنابلة أهمية خاصة هو أنهم كانوا يمثلون فئات العوام في بغداد وغيرها. كانت هذه الفئات تشكل غالبية مجتمع المدينة لكنها كان تعيش على هامش المجتمع سياسياً واقتصادياً. لكنها رغم حرمانها كانت تعلم أن مصلحة الأمة تقتضي التوحد مهما كانت الشروط والظروف، لأنها هي التي تدفع ثمن كل فتنة وتتأذى أكثر من غيرها نتيجة كل خلاف. لم تؤمن هذه الجماهير بنظرية الحق، ولم يكن المقياس لديها أحقية هذا أو ذاك بالسلطة سواء كان مصدر هذه الأحقية نسباً أم انتفاءً أيديولوجياً أم اختيار أهل الحل والعقد أم انتخاب الأكثرية.

يتناقض مبدأ «النسب في قریش» للإمام مع مبدأ «السلطة لمن غلب»، وهما مبدئان يقربهما أبو يعلى، لأن الذي يغلب يمكن أن يكون من غير قریش. لكن هذا التناقض ليس أمراً مهماً عنده، ذلك أن المبدأ الأساسي هو ضرورة القبول بالإمام، الذي يسيطر على الأمور، حتى ولو لم تتوافر فيه الشروط المطلوبة. فقد وضعت هذه الشروط لتحديد الحالة المثلى التي يعرف الفقهاء أنفسهم أنها يمكن أن لا تتحقق، وأنها على الغالب لا تتحقق. لكن حدود الحالة المثالية لا تغيب عن بالهم ضرورة الاعتراف بالإمام وطاعته مهما كانت صفاته، و«حتى لو كان

فاجراً أو فاسقاً»، حسب رأي أبي يعلى الحنبلي.

إن الرأي المذكور، والقائل بضرورة طاعة الإمام حتى لو كان فاجراً أو فاسقاً، هو رأي ينبع لا من إرادة خائفة مستسلمة بقدر ما يركز على إيمان مطلق بالمجتمع وقدرته على الاستمرار وتسيير أموره مهما كان شكل الدولة. المطلوب وجود الدولة، والفقهاء يعتبرون ذلك ضرورة مطلقة. أما شكل الدولة فهذه مسألة أخرى، ليس لها أهمية كبرى. فالقول إن «الجماعة مع من غلب» (ص ٢٢)، يعني أن المهم إقامة الجمعة. وهذه غير ممكنة دون إمام. والتشدد في مطابقة الشروط المثالية على الإمام يمكن أن تنتهي بالمسلمين إلى الخلاف والفتنة وعدم وجود إمام، فلا تقام الجمعة مثلاً ولا يستقيم دينهم بل يفتت مجتمعهم. إن حل هذا المنطق على الأمور الاجتماعية والدينية الأخرى يضطر الفقهاء إلى القبول بالإمام «الذي غلب» مهما كانت صفاته، لأن وجوده، بحد ذاته، يضمن تطبيق تعاليم دينهم واستمرار مجتمعهم. وإذا طبقت التعاليم الدينية في جو يجمع الفتنة يكون الإمام شيئاً ثانوياً. إن أهمية الإمامة، وضرورة وجودها ضرورة مطلقة في نظر الفقهاء تؤدي إلى أن يكون شخص الإمام أمراً غير ذي بال. وأن الثقة بالمجتمع وقدرته على تسيير أموره، في مختلف الظروف ورغم شتى الصعاب، هي التي تجعل الفقهاء يقبلون بمن غلب لمنصب الإمامة.

إن القبول بمن غلب يمثل وجهة نظر محدودة لدى الفقهاء حيال العلاقة بين الدولة والمجتمع والدين ودور الفقهاء في هذه العلاقة. يرى الفقهاء الدولة كياناً منفصلاً ذا مهام محددة تقتصر على الدفاع في مجال العلاقات الخارجية وعلى درء الفتنة وقمع المخالفات في مجال العلاقات الداخلية. أما باقي شؤون المجتمع، خاصة الدينية، فلا دخل للدولة فيها. فالمجتمع يتولى أمر شؤونه العادية بنفسه تلقائياً وباستقلال عن الدولة، وذلك حسب تعاليمه الدينية، وحسب الأعراف التي ترتبط بشكل أو بآخر، بالتعاليم الدينية. بمعنى آخر، يقتصر دور الدولة على إدارة شؤون الأزمات، لكنه حتى في هذا المجال، تتصرف الدولة ضمن قيود يضعها لها الدين والأعراف. والفقهاء الذين يصوغون أيديولوجيا المجتمع في إطار الدين والأعراف هم الذين يلعبون دور الوسيط بين الدولة والمجتمع.

بالأحرى هم يعبرون عن مواقف المجتمع ومفاهيمه في مواجهة الدولة، وهم يعتبرون أن دورهم في المجتمع ذو شمولية أوسع بكثير من الدور الهامشي نسبياً الذي تقوم الدولة به. ما دام هذا الدور هو المنوط بالفقهاء لا يعود مهماً شكل الدولة أو مدى توافر الشروط المطلوبة في الإمام. الإمام يبقى إماماً، حتى ولو خالف الصورة النموذجية المرسومة له وكان فاجراً أو غير عادل. ذلك لأن توافر الشروط فيه أو عدم توافرها لا يغير كثيراً في وضع المجتمع أو في سيرورته. الإمام يحقق الهدف المطلوب بمجرد وجوده، ومتى وجد، ليس له مهمة أخرى سوى المهام السلبية التي ذكرها عن الماوردي سابقاً؛ ويتقاسم الفقهاء وسلطة «من غلب» مهام تسيير المجتمع الفعلية.

على كل حال، إن جماهير العامة التي عبر المذهب الحنبلي عن نوازعها هي جماهير تقبع في أدنى السلم الاجتماعي وتخضع لمختلف أصناف الضغط الاقتصادي ويقتصر دورها السياسي على قدر هامشي إلا في الأزمات الحادة، هذه الجماهير لا يهمها شخص الإمام ولا مواصفاته، لأنه إذا كان عادلاً أو غير عادل، وفاجراً أو غير فاجر، فذلك لا يغير كثيراً في وضعها الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي. تكتفي هذه الجماهير بالحد الأدنى وهو المطالبة بوجود الإمام، مهما كانت الظروف، وتعتبر وجوده ضرورة مطلقة خوفاً من أن يؤدي غيابه إلى نتائج وخيمة عليها، فهي التي تتحمل عبء الفتنة إذا وقعت وهي التي تدفع الثمن غالباً عند كل مصيبة تحيق بالمجتمع.

يذهب أبو يعلى إلى أبعد من التأكيد على ضرورة الإمامة بجعل «طريق وجوبها السمع لا العقل» بحجة أن السمع أي النقل يعطيها مصدراً إلهياً لا يترك مجالاً للرأي، ولا للخلافات التي يمكن أن تنتج عنه، في مسألة هي أهم من أن تترك لتجاذب الآراء وتناقضها. إنه يلغي فكرة العقد، فالإمامة «تثبت بالقهر والغلبة ولا تفتقر إلى عقد» (ص ٢٣). أكثر من ذلك، يكفر من يرفض الإمام مهما كانت حجته، «ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً براً كان أو فاجراً» (ص ٢٣). هكذا تصبح البيعة مجرد خضوع وطاعة للإمام الذي

يغلب على الأمر، ويلغي الفقيه الحنبلي فكرة العقد التي زين بها الفقيه الشافعي، الماوردي، وجوب طاعة الإمام. لا يلزم الحنبلي نفسه بالتبرير للأمر الواقع كما فعل الشافعي، بل يواجه الواقع كما هو ملغياً الالتباسات الشرعية أو السياسية. ربما كان دور الماوردي في السلطة قد جعله يفكر في الإبقاء على الالتباسات والتبريرات علّ ذلك أن يساهم في إعادة تشكيل السلطة حسب برنامج يقربها من المثل الأعلى الموروث. أما أبو يعلى فهو يعلم سلفاً أن لا مكان له في السلطة وأن الخلافة ستبقى على ما هي، في أحسن الأحوال، لذلك يقبل الأمور كما هي دون أن يترك التباسات وشروطاً يعلم أنها لن تتحقق.

فيما عدا ذلك لا تختلف نظرة أبي يعلى كثيراً عن نظرة الماوردي للسلطة. فأبو يعلى يعتبر أنه «لا يجوز عقد الإمامة في بلدين في حالة واحدة» (ص ٢٥). وهو إذ يميز للإمام أن يعهد إلى إمام بعده (ص ٢٥) يميز له في الوقت نفسه «عزل ولي العهد قبل مدته»، وذلك كي يعطيه حرية كاملة في التصرف دون فسح المجال للاعتراض عليه والاختلاف تبعاً لذلك. كذلك يعتبر أنه «إذا تكافأ في شروط الإمامة اثنان قدم أسنهما، وإن لم يكن ذلك شرطاً فإن بويع أصغرهما جاز» (ص ٢٤). ويوافق أبو يعلى الماوردي في تحديد واجبات الإمام تجاه الرعية وواجبات الرعية تجاه الإمام. وإذا كان الماوردي يترك بعض الالتباس في مسألة ما إذا كان الفسق يمنع من استدامة الإمامة، فإن أبا يعلى يعتبر أن الفسق لا يمنع من استدامتها (ص ٢٠) فذلك يتبع من المبدأ القائل إن من غلب بالسيف تجب طاعته، وحتى إذا كان لدى الإمام ما يتعلق بشبهة في الاعتقاد فذلك لا يمنع من استدامة إمامته.

أما فيما يتعلق بأحكام الولايات مثل الوزارة، وزارة التنفيذ ووزارة التفويض، والإمارة، إمارة الاستكفاء وإمارة الاستيلاء، والإمارة على الجهاد، جهاد الأعداء الخارجيين وجهاد أهل الردة والبلغاة، وغيرها من الولايات، فإن أبا يعلى يتفق مع الماوردي اتفاقاً يكاد يكون تاماً والفروق بينها هامشية.

السلطة عند ابن جماعة

يختلف ابن جماعة عن الماوردي في أنه عاش في مرحلة صارت فيها الدولة السلطانية حقيقة نهائية ولم يعد مشروع إعادة الخلافة، كسلطة مركزية فعلية، أمراً وارداً. عاش ابن جماعة في أيام المماليك الذين استقبلوا الخلافة العباسية في القاهرة بعد أن قضى عليها المغول في بغداد. كان المماليك قد حققوا انتصارات ضخمة ضد الصليبيين والمغول مما أكسبهم شرعية منبثقة من كونهم قادوا الجهاد لحماية المجتمع من أعدائه الخارجيين. لم يكونوا بحاجة إلى هذه الشرعية لإعلان دولتهم أو لفرض سيطرتهم على مصر وبلاد الشام، وفي قلب العالم الإسلامي، بل استفادوا من وجود الخلافة كي يجعلوا دولتهم مركز استقطاب العالم الإسلامي، ذلك أن وجود الخلافة في القاهرة كان يدفع بالعديد من الدول الإسلامية في مختلف الجهات إلى طلب اعتراف الخلافة ويفتح مجال الاتصال بين هذه الدول والدولة المملوكية. كان الخليفة العباسي في القاهرة يمنح السلطات براءة الاعتراف به كأمر واقع، لم يكن باستطاعته تغيير الأمر الواقع بل كان يؤكد حقيقة موجودة ويضيف إليها طقساً يعتبر رمزاً دينياً. لم يكن هذا الرمز دون معنى بل كان يعطي الدولة المملوكية مغزى دينياً يشد ساعدها ويجعلها أكثر قبولاً لدى رعاياها.

شارك ابن جماعة في السلطة من موقعه كقاضي قضاة الشافعية، وكان يدرك سيورة المجتمع الذي يصوغ له نظرية سياسية في السلطة والحكم. جعل عنوان كتابه «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» لأن هاجسه الرئيسي كان الحفاظ على حكم يحمي المجتمع الإسلامي في وقت كان قد تعرض فيه لهجمات خارجية شرسة كادت أن تؤدي به إلى الفناء. لم يكن هاجس ابن جماعة رسم برنامج لعودة سلطة الخلافة المركزية التي ظن الماوردي أنها ستعود على يد السلاجقة، لم تكن الخلافة أمراً مرتقباً رجوعه لتجاوز التمزقات الداخلية في المركز، بغداد، وفي الأطراف، كما هو الأمر أيام الماوردي، ولم تكن الخلافة، أو الإمامة، هي موضوع البحث لديه؛ بل كان الموضوع هو صيانة المجتمع في وجه التحديات والأخطار الخارجية. وكانت الدولة المملوكية تقوم بهذه المهمة

رغم أنها، من حيث نشأتها وظروف تكوينها، لم تكن منسجمة مع النظرية السياسية الإسلامية الموروثة. لذلك، كان على ابن جماعة أن يعدل هذه النظرية.

يقرر ابن جماعة بشكل سريع أن الإمامة أمر واجب فيقول: «يجب نصب إمام يقوم بحراسة الدين وسياسة أمور المسلمين» (ص ٤٨) ولا يهيمه في ذلك سواء أكان أمراً يقرره العقل أم السمع فهو أمر تقتضيه مصلحة المسلمين، وهو أمر متفق عليه، لأن «السلطان ظل الله في الأرض...» (ص ٥٠) كما ورد في الحديث الشريف. «والإمامة ضربان اختيارية وقهرية...» (ص ٥١)، «وتنقسم الإمامة الاختيارية بطريقتين، والقهرية بطريق ثالث...» (ص ٥٢)، «الطريق الأول في الاختيارية... بيعة أهل العقد والحل الذين ييسر حضورهم ببلد الإمام عند البيعة، كبيعة أبي بكر ولا يشترط في أهل البيعة عدد مخصوص... والطريق الثاني: استخلاف الإمام الذي قبله: كما استخلف أبو بكر عمر رضي الله عنه، وأجمعوا على صحته فإن جعل الإمام الأمر بعده شورى في جماعة صح أيضاً، ويتفقون على واحد منهم، كما فعل عمر رضي الله عنه بأهل الشورى من العشرة...» (ص ٥٣).

ثم ينتقل ابن جماعة إلى الطريق الثالث فيقول «وأما الطريق الثالث الذي تنقسم به البيعة القهرية: فهو قهر صاحب الشوكة، فإذا خلا الوقت عن إمام فتصدى له من هو من أهلها، وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاص، انعقدت بيعته، ولزمت طاعته، لينتظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم».

«ولا يقدح في ذلك كونه جاهلاً أو فاسقاً في الأصح».

«وإذا انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد ثم قام آخر فقهر الأمل بشوكته وجنوده، انزل الأول وصار الثاني إماماً، لما قدمناه من مصلحة المسلمين وجمع كلمته». ولذلك قال ابن عمر في أيام الحرّة: «نحن مع من غلب» (ص ٥٦).

يشترط ابن جماعة تقديم أصلح المسلمين للإمامة لكنه يوافق على إمامة المفضول، ويؤكد على أنه يجوز عقد الإمام لاثنتين، لا في بلد واحد ولا في بلدين، ولا في إقليم واحد ولا في إقليمين... (ص ٥٦). كل ذلك يقرره ابن جماعة استجابة لتطلبات «مصلحة المسلمين وجمع كلمتهم» (ص ٥٦).

يخصص ابن جماعة بضعة أسطر لموضوع البيعة (ص ٥٧)، فهي لا تستحق الوقوف طويلاً عندها لأنها تعتبر أمراً تفصيلياً يحدث تلقائياً عن تولى الإمام بأي طريق من الطرق. ثم ينتقل إلى الباب الثاني «فيما للخليفة والسلطان وما عليه مما هو مفوض إليه» (ص ٥٨).

يقول: «لإمام المسلمين أن يفوض ولاية كل إقليم أو بلد إلى ناحية أو عمل إلى كفاء للنظر العام فيه، لأن الحاجة تدعو إلى ذلك لاسيما في البلاد البعيدة...» (ص ٥٨). يتيح تفويض الولايات للفقهاء تبرير الاعتراف بالدولة السلطانية. فالانتقال من الخلافة كسلطة مركزية تحكم دار الإسلام إلى الدولة السلطانية كسلطة محلية تفرض نفسها على المجتمع، والخلافة بالقوة والعنف هو تحول عن طلب المثل الأعلى إلى الاعتراف بالأمر الواقع، حفاظاً على مصلحة المسلمين ومنعاً لتفريق كلمتهم. وجد الفقهاء في مفهوم تفويض الولايات مسوغاً لهذا التحول، واعتبروا الدولة السلطانية ولاية بالتفويض. أبدى الماوردي الطامح إلى إعادة سلطة الخلافة استعداداً لهذا التنازل، لكن ابن جماعة يؤكد أنه بعدما رسخت الدولة السلطانية أقدامها وصار وجودها ضرورياً لحماية مجتمع المسلمين ويسوغه متجاوزاً بذلك اعتباره مجرد «أمر واقع» وحسب.

يقول ابن جماعة: «إذا فوض الخليفة إلى رجل ولاية إقليم أو بلد أو عمل، فإن كان تفويضاً بعمل خاص: لم يكن له الولاية في غيره، كما إذا ولاه الجيش دون الأموال أو الأموال دون الأحكام ونحو ذلك.

وإن كان تفويضاً عاماً، كعرف الملوك والسلطين في زماننا جاز له تقليد القضاة والولاة وتدبير الجيوش واستيفاء الأموال من جميع جهاتها وصرفها في مصارفها وقتال المشركين والمحاربين. ولا ينظر في غير الإقليم المفوض إليه، لأن ولايته خاصة.

ويعتبر في السلطان المتولي من جهة الخليفة ما يعتبر فيه خلا النسب لأنه قائم مقامه» (ص ٦٠).

يلاحظ هنا الفرق في التسمية بين «إمارة الاستيلاء» عند الماوردي و«الملوك والسلاطين في زماننا» عند ابن جماعة. هذا الفرق هو تعبير عن اختلاف درجتي الاعتراف بالدولة السلطانية. ابن جماعة يحمل إلى النهاية تطوراً بدأ عند الماوردي.

يتابع ابن جماعة: «إذا استولى ملك بالقوة والقهر والشوكة على بلاد، فينبغي للخليفة أن يفوض أمورها إليه استدعاءً لطاعته، ودفعاً لمشاققته، وخوفاً من اختلاف الكلمة، وشق عصا الأمة، فيصير بذلك التفويض صحيح الولاية، نافذ الأحكام.

فإن لم يكن أهلاً لذلك لفقد الصفات المعتمدة جاز للخليفة إظهار تقليده لما ذكرناه من المصالح» (ص ٦١).

كما أن مصلحة المسلمين تستدعي أن يطيع المسلمون الإمام الذي يستولي «بالقهر والشوكة» كذلك تستدعي مصلحتهم أن يطيعوا «الملك» أو «السلطان» الذي يستولي «بالقهر والشوكة»، يؤكد ابن جماعة على ذلك باستخدام أربعة تعليقات يكررها للتعبير عن الأمر نفسه وهو درء الفتنة أو منع الانقسامات الداخلية.

ثم يستدرك ابن جماعة قائلاً: «وينبغي أن يعين له نائباً أهلاً لتقليد الولاية ينفذ الأمور لتكون صفات النائب جائزة لما فات من صفات المستولي قهراً، فتتظم المصالح الدينية والدنيوية (ص ٦١). هذا استدراك ضروري في وقت كان يصل إلى السلطة عماليك حديثو العهد بالإسلام ودون معرفة وثيقة بأعراف المجتمع الإسلامي. وكان هناك خوف من أن يعجز هؤلاء عن تأمين انتظام المصالح الدينية. إضافة إلى المصالح الدنيوية. إذا كانت طاعة هؤلاء واجبة رغم فقدانهم الصفات المعتمدة، فإن المشكلة تنحل بتعيين نائب يتمتع بهذه الصفات.

في حين كانت حقوق السلطة على الرعية، عند الماوردي وأبي يعلى، اثنان هما «الطاعة والنصرة» يقرر ابن جماعة عشرة حقوق للسلطان والخليفة على الأمة وهي بذل الطاعة له باطناً و«ظاهراً» في كل ما يأمر به أو ينهي عنه، إلا أن يكون معصية... بذل النصيحة له سراً و«علانية»... القيام بنصرتهم باطناً و«ظاهراً»... أن يعرف له عظيم حقه، وما يجب من تعظيم قدره... إيقاظه عند غفلته وإرشاده عند هفوته... تحذيره من عدو يقصده بسوء وحاسد يرومه بأذى، أو خارجي يخاف عليه منه... إعلامه بسيرة عماله... إعانتته على ما تحمله من أعباء الأمة... رد القلوب النافرة عنه إليه... الذب عنه بالقول والفعل...» (ص ٦١ - ٦٤). هذه الحقوق على الأمة تستدعي انخراطاً أكبر للمواطنين في مراقبة سير الأمور وابتداء الرأي فيها. صحيح أن ذلك يجب أن يبقى في إطار طاعة ونصرة السلطان أو الخليفة، لكنه يعبر في الوقت نفسه عن إمكانية فعلية لتزايد نشاط العامة في الشؤون السياسية. وقد شهدت أيام المماليك حالات عديدة كان العامة فيها يتدخلون تدخلاً جدياً وحاسماً في الصراعات التي كانت تنشب بين الحين والآخر على السلطة بين السلطان وأمرائه. وغالباً ما كان العامة يتدخلون في القتال لصالح السلطان.

ثم يعدد ابن جماعة حقوق الأمة على السلطان. وهي لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التي يذكرها الماوردي وأبو يعلى. لكن السلطان فيما عدا الحقوق التي له والتي عليه تجاه الأمة هو واحد من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم: «من فرض سنة وطاعة ومعصية، وحلال وحرام، وغير ذلك من الأحكام» (ص ٧١). يفهم من هذا الكلام أن القيود التي يضعها ابن جماعة على السلطان هي في الغالب، قيود دينية، أما فيما عدا ذلك فهو ذو سلطة مطلقة، ذلك «لأنه يجب على السلطان أن ينزل نفسه من الله تعالى بمنزلة ولاته ونوابه، لأنه في ملك الله الذي أقامه فيه يتصرف...» (ص ٧١). إن القيود الوحيدة الممكن وضعها على السلطان هي القيود الدينية في وقت كان الوصول إلى السلطة يتم فيه بالغبلة والقهر والشوكة، وفي وقت كانت طاعة السلطان أمراً تفرضه ظروف الأمة التي تواجه تحديات خارجية تهدد كيانها من جذوره.

لذلك، «ينبغي للسلطان مشاوره العلماء العاملين الناصحين لله ورسوله وللمسلمين...» (ص ٧٢).

يكرر ابن جماعة أنه «إذا طرأ على الإمام أو السلطان ما يوجب فسقه فالأصح أنه لا ينزل عن الإمامة بذلك، لما فيه من اضطراب الأحوال، بخلاف القاضي إذا طرأ عليه الفسق والأصح أنه ينزل» (ص ٧٢). يعيدنا هذا القول إلى أن الإمام أو السلطان يبقى في منصبه حتى ولو لم تتوافر فيه الشروط الدينية. إن توافر هذه الشروط أمر مرغوب، لكنها إذا لم توجد لا ينزل الإمام، فإن مصلحة المسلمين تقتضي عدم عزل الإمام مهما كانت صفاته. إن معيار استدامة السلطة ليس أيضاً من الشروط الدينية، ناهيك بالدينية. المعيار الوحيد هو مصلحة المسلمين التي تركز بالدرجة الأولى على منع الفتنة. وإذا كان الإمام لا ينزل فهو لا يجوز مشاققته والخروج عليه مهما كانت الأسباب (ص ٧٢). السلطان تعبير يستخدم في المكنة والقدرة، وقد «يستعمل بمعنى الحجة» «حجة على وجود الله وتوحيده، لأنه كما لا يستقيم أمر الإقليم بغير مدبر، فكذلك لا يستقيم أمر العالم وما فيه من الحكم بغير مدبر حكيم...» (ص ٧٣). هذا المعنى يجعل الخروج على السلطان معصية دينية لا سبيل إلى تبريرها أو القبول بها أو السكوت عنها.

يتحدث ابن جماعة عن الوزارة (وزارة التنفيذ ووزارة التفويض) بشكل مقتضب سريع. لا عجب في ذلك إذ إنه في أيامه صارت الوزارة منصباً ثانوياً ثم ينطلق إلى باب «اتخاذ الأمراء لجهاد الأعداء» (ص ٧٩) فيعتبر الإمارة قسمين «أما الإمارة العامة فهي: الخلافة... وأما الإمارة الخاصة فأنواع: النوع الأول من له النظر العام في الأعمال العامة في بعض الأقاليم أو البلاد، وهم الملوك والسلطين في عرف زماننا هذا، وقد تقدم ذكرهم... النوع الثاني: من له نظر خاص في بلد لا ينظر في غيره، كمن له النظر على الجيش خاصة في إقليم خاص أو على أموال إقليم خاصة... النوع الثالث: وهو المقصود بهذا الباب، من جعل له النظر على طائفة من الجند، لا ينظر في غيرهم ولا يحكم على من عداهم كالأمراء المشهورين في عرف هذا الزمان في البلاد المصرية والشامية -

حرسهما الله تعالى وسائر بلاد الإسلام - أرباب الإقطاعات المرصدين للجهاد في سبيل الله تعالى، فإن لكل واحد منهم طائفة معدودة من الجند ينظر في أمورهم ويتكفل بتدبيرهم. وكل تلك الأنواع من الإمارات جائزة وسنة...» (ص ٨٠). ثم يذكر أنه «ينبغي أن يكون الأمير المقدم على طائفة من الجند أو على الجيش أو سرية، أشجعهم نفساً وأثبتهم جأشاً، وأصوبهم رأياً، وأحسنهم خلقاً، وأسخاهم يداً، وأعرفهم بالحرب وتدبيرها... ومكايدها...» (ص ٨٤)، وفي مقابل هذه الصفات يتعين على السلطان «أن يجعل للأمير من الرزق والأقطاع ما يقوم بكفايته اللاتقة بحالة، ومنزلته، وعياله، وخدمه... وعلى أمير الطائفة أن يتفقد أحوالهم (أي الجنود) ورزقهم، ومصالحهم ويأخذهم بكمال الاستعداد والتهيؤ لمباشرة الجهاد...» (ص ٨٥). والكلال عن هذا الموضوع أي الأقطاع والجهاد وتفاصيلها يرد بتفصيل أكبر في الأبواب اللاحقة ويحتل معظم صفحات كتاب ابن جماعة.

قبل أن يتابع ابن جماعة، يتطرق لباب «حفظ الأوضاع الشرعية وقواعد مناصبها المرضية» (ص ٨٧ - ٩٣) فيقول: «الشرعية هي الحجة التي جاء بها رسول الله (ص) وسنّها وأوجب أتباعها وصونها وهي إلى الله أقصد سبيل، لأن مبناها على الوحي والتزليل، والخير كله في اتباعها والشر كله في ضياعها. وقد جعل الله لها حمة يقيمون منارها، وحمة يحفظون شعارها.

فحمايتها: الملوك والأمراء،

وحفاظها: هم الأئمة العلماء.

أما الملوك والأمراء: فقد تقدم شرح صفاتهم وأنواع تصرفاتهم، وأما العلماء القائمون بحملها المعنيون بحفظها ونقلها فهم المرجع في حلها وحرامها، ومواقع أحكامها» (ص ٨٧ - ٨٨).

ويذكر ابن جماعة أن «النظر في الأوضاع الشرعية خمسة أنواع: الأول، القضاء... الثاني، الإفتاء... الثالث، الحسبة... الرابع، الأوقاف العامة والخاصة... الخامس، الأيتام والسفهاء والمجانين، ومصالحهم وأموالهم وكفلاؤهم» ويذكر شروط وآداب كل ولاية منها.

إن اقتصار هذا الجزء من الكتاب على سبع صفحات فقط، بينما احتل الموضوع نفسه أكثر من نصف كتاب الماوردي، يشير إلى تطور بلغ ذروته في أيام ابن جماعة في ظل المماليك. صارت الدولة يقتصر عملها بالنسبة للشؤون الدينية على جانب إجرائي تنفيذي يشكل هامشاً فقط في الحياة الدينية للمجتمع. حتى في هذا الهامش لا تتدخل الدولة مباشرة، بل يكون تدخلها عن طريق العلماء والأئمة. إن الفصل بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية الذي بدأ منذ فجر الإسلام والذي تطور تدريجياً كان ما يزال فصلاً متوازناً في أيام الماوردي، الذي جاءت بنية كتابه تعبيراً واضحاً عن هذا التوازن، هذا الفصل سار تطوره باتجاه تحجيم عمل الدولة في النطاق الديني وحصره في أمور إجرائية محضة. عملياً لم يعد للدولة تدخل في الشؤون الدينية التي استقل العلماء والأئمة استقلالاً شبه تام في القيام بها. هذا التطور ما كان ممكناً لولا أن المجتمع قد صارت فيه تعاليم الإسلام وسننه راسخة الجذور بحيث يتم تطبيقها لدى الأفراد تلقائياً، وذلك انطلاقاً من قناعاتهم (Convictions) الداخلية. في الوقت الذي صار فيه الطابع الإسلامي أشبه بالطبيعة البيولوجية والجغرافية للمجتمع، بمعنى أنه صار قيماً مدخلية في المجتمع ومتغلغلة في أعماق جذوره، صار ممكناً منع الدولة من التدخل في الشأن الديني. فلتنصرف الدولة إلى الجهاد لحماية المجتمع من أعدائه الخارجيين الذين يهدونه تهديداً خطيراً، وليقتصر اهتمامها على هذا الأمر الذي يجب أن تكون له الأولوية الأولى بين مهامها، وليكن تدخلها هامشياً في الشؤون الدينية. بارك الفقهاء هذا الوضع إن لم نقل إنهم ساهموا مساهمة فعالة في خلقه وترسيخه.

يدور الجزء المتبقي من كتاب ابن جماعة، أي حوالي ١٦٢ صفحة، حول مسائل الإقطاع والأراضي الخراجية والعشرية وتخمين الغنائم وأعطيات الجيش واتخاذ الخيل والسلاح والأعداء للقائمين بفرض الجهاد ووضع الديوان وأساليب العمل فيه وموارد بيت المال الشرعية وغير الشرعية (المكوس)، وقتال أهل البغي وأحكام أهل الذمة وغيرها من المواضيع المشابهة(*)

(*) كان موضوع «الخراج والإقطاع والدولة» هو ملف العدد الأول من مجلة «الاجتهاد».

ما تهم الإشارة إليه في معرض هذه الدراسة هو أن بحث ابن جماعة في السلطة الإسلامية في زمانه يعبر عن الظروف الموضوعية السائدة. إن وجوب الإمامة، أي ضرورة السلطة، شأن ديني يمنح السلطة مصدراً إلهياً لأن مصلحة المسلمين تقتضي ذلك، في زمن كانت الدولة تخوض صراعاً مريعاً ضد الصليبيين والمغول، بما يحمله هؤلاء من تهديد لدار الإسلام، كان واجباً في نظر الفقهاء طاعة الدولة ومناصرتها ومناصحتها ودعمها بكل ما يمكن من أجل أن تستطيع تأدية مهامها في الجهاد ضد الأعداء. يجد الفقهاء في الإسلام، في القرآن والسنة، ما يدعم الرأي القائل بطاعة السلطة أو برفضها، كما أن الأديان تحوي تنوعاً مشابهاً كي تستطيع التجاوب مع مختلف الظروف والحالات، وقد انتقى الفقهاء في ذلك الظروف التاريخي المعين مبدأ طاعة السلطة للأسباب التي ذكرت وهي: درء الفتنة وجهاد الأعداء الخارجيين. على أن ذلك لم يمنع ابن جماعة من أن يحتج على السلطان ويرفض سياسته بضع مرات وذلك عندما كان يرى المكوس (وهي ضرائب غير شرعية) تفرض من جديد. إن ابن جماعة لا يرضى بكل ما يراه أمامه من إجراءات وسياسات تطبقها الدولة، وهو يحتج في كتابه على فرض المكوس التي يعتبر أنها «ظلم بين، وحيف متعين» (ص ١٥٠) كما يحتج على أمور أخرى تنفذها السلطة بشكل مخالف للشرع فيقول إنه «عمت البلوى في هذا الزمان بترك التخسيس والقسمة الشرعية للغنيمة» (ص ٢٠١)، لكنه يرى أنه رغم الظلم والحيف والمخالفات للدين يجب على المسلمين طاعة الدولة حفاظاً على مصلحة الأمة. رأى مصلحة الأمة قبل كل شيء فاضطر للقبول بتفاصيل غير مرضية.

ابن تيمية والسلطة

يبدأ ابن تيمية (- ٧٢٨هـ / ١٣٢٧م) بالقول إن رسالته «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» مبنية على آية الأمراء في كتاب الله، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ. إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

أمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً.

ويعلق قائلاً: «قالت العلماء نزلت الآية الأولى في ولاية الأمور، عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل، ونزلت الثانية في الرعية من الجيوش وغيرهم، عليهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك في قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك، إلا أن يأمرُوا بمعصية، فإذا أمرُوا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فإن تنازعوا في شيء ردوه إلى كتاب الله وسنة رسوله (ص) وإن لم تفعل ولاية الأمر ذلك، أطيعوا فيما يأمرُون به من طاعة الله...» (ص ٥٤).

يختصر ابن تيمية «جماع السياسة العادلة والسياسة الصالحة» «بأداء الأمانات إلى أهلها، والحكم بالعدل» (ص ٥). لكن طاعة الرعية للحاكم مشروطة عنده بأن لا يأمر هذا بمعصية الله فهو يقول: «أطيعوا فيما يأمرُون به من طاعة الله» (ص ٥). يحمل الإمام الأمانة، وعليه تأديتها كما هي. فحوى الأمانة هو ما يأمر به الله، وهذا الأمر يفهمه الإمام فهماً لا يتفوق به عن غيره من الناس، فالإمام غير معصوم، وهو لا يتمتع بأي صفات تحوله الفهم والإدراك بما يختلف عن الآخرين. إنه أداة تنفيذية لا أكثر. وإذا كان فهم الآخرين للأمانة سيتدخل في الموضوع فإن سلطة الإمام لا يمكن أن تكون مطلقة كما هي عند الفقهاء الآخرين في هذا البحث.

يعتبر ابن تيمية أن أداء الأمانات نوعان، أحدهما الولايات (ص ٩)، وثانيهما الأموال (ص ٣٠). يقول بشأن الولايات: «فيجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين، أصلح من يجده لذلك العمل» (ص ٩)، ثم يقول «فإن عدل عن الأحق الأصلح إلى غيره، لأجل قرابة بينهما أو ولاء أو عتاقة أو صداقة أو موافقة في بلد أو مذهب أو طريقة أو جنس، كالعربية والفارسية والتركية والرومية، أو لرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة، أو غير ذلك من الأسباب، أو لضغن في قلبه على الأحق، أو عداوة بينهما، فقد

خان الله ورسوله والمؤمنين...» (ص ١١). ويكره ابن تيمية «أن يقدم الرجل لكونه طلب الولاية» (ص ١٠). لا نجد مثل هذه الأقوال عند الفقهاء الآخرين، الماوردي، وأبي يعلى، وابن جماعة، فهو يختلف عنهم في أنه يتكلم من خارج السلطة، موقعه خارج السلطة التي يريد بها بعيدة عن الأهواء. الأكثر من ذلك إنه يكره المرء أن يسعى طلباً لمنصب في السلطة، ويعبر بذلك عن موقف عريق لدى الفقهاء الأتقياء منذ بدايات الإسلام، فقد كان هؤلاء يرفضون قبول المناصب في السلطة حتى حين كان يعرض عليهم ذلك.

ثم يتعرض ابن تيمية لمفهوم العقد، كما عند الماوردي، ولكن بصيغة أكثر تحديداً، فيقول: «فإن الخلق عباد الله، والولاية نواب الله على عباده، وهم وكلاء العباد على نفوسهم، بمنزلة أحد الشريكين مع الآخر، ففهم معنى الولاية والوكالة...» (ص ١٤). إذا كان مفهوم تأدية الأمانة يعطي السلطة مصدراً إلهياً فإن مفهوم الوكالة يعطيها مصدراً بشرياً يقترب من الأشكال الديمقراطية الحديثة. يتجاوز المفهومان عند ابن تيمية في صيغة عملية دون حل منطقي.

يقر ابن تيمية أنه «قد لا يكون في موجوده من هو صالح لتلك الولاية، فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه، وإذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام، وأخذ للولاية بحققها، فقد أدى الأمانة وقام بالواجب في هذا...» (ص ١٤ - ١٥). يجد ابن تيمية نفسه مضطراً للقبول بما هو أقل من «الأصلح» المثالي. فالصفات المطلوبة لمنصب قل أن تجتمع في شخص واحد، مثال على ذلك أن «اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل» (ص ١٦) يضاف إلى ذلك أن الظروف يمكن أن تفرض «تولية غير الأهل للضرورة» (ص ٢٠) فهذا جائز شرط «السعي في إصلاح الأحوال، حتى يكمل في الناس ما لا بد لهم منه من أمور الولايات والإمارات وغيرها...» (ص ٢٠). إن الرضوخ للأمر الواقع والقبول بالحد الأدنى لا يمنع ابن تيمية من المطالبة الدؤوبة بالعمل لتحقيق الحالة المثلى. لا يمكنه الإستسلام للواقع بسبب المهام الدينية التي يلقيها على عاتق السلطة. إذ يقول: «فالمقصود الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسراناً مبيهاً، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا، وإصلاح ما لا

يقوم الدين إلّا به من أمر دنياهم. وهو نوعان: قسم المال بين مستحقيه وعقوبات المعتدين، فمن لم يعتد أصلح له دينه ودنياه (ص ٢٣).

يفهم المرء لماذا يطالب ابن تيمية بدولة بعيدة عن الأهواء ومنسجمة مع متطلبات «إصلاح دين الخلق» فهو يتعاطى مع الأمر من موقع خارج السلطة بعكس الفقهاء الثلاثة الآخرين الذين كانوا قضاة بارزين ومشاركين في السلطة. كان داعيةً يريد إصلاح المجتمع والدولة، وكان يرى اعوجاجاً في المجتمع والدولة يريد تقويمه مما أوقعه في صدام مع الدولة ومع الفقهاء الذين لهم موقع في السلطة فانتهى إلى السجن أكثر من مرة، ومات فيه في المرة الأخيرة. وقد قاد حملات للدفاع في وجه الغزاة الخارجيين أو لمحاربة من يعتبرهم بغاة خارجين على السلطة والدين. وكان، بمعنى ما، يمثل الرعية أمام السلطة في حين كان الفقهاء الثلاثة الآخرون يهتمون فقط بشؤون الدولة وكيف تقوم بمهامها.

يشكو ابن تيمية من الظلم وترك الجهاد، والميل للجاء والمال فيقول: «وكثيراً ما يقع الظلم من الولاة والرعية: هؤلاء يأخذون ما لا يحل، وهؤلاء يمنعون ما يجب، كما قد يتظالم الجند والفلاحون، وكما قد يترك بعض الناس الجهاد وما يجب، ويكثر الولاة من مال الله ما لا يحل كتزّه. وكذلك العقوبات على أداء الأموال، فإنه قد يترك منها ما يباح أو يجب وقد يفعل ما لا يحل» (ص ٣٨). لا يكتفي ابن تيمية بذلك، بل يقسم المجتمع على أساس أخلاقي - سياسي إلى ثلاثة أقسام: فريق غلب عليهم حب العلوّ في الأرض والفساد، فلم ينظروا عاقبة المعاد ورأوا أن السلطان لا يقوم إلّا بعبطاء، وقد لا يتأتّى العطاء إلّا باستخراج الأموال من غير حلها، فصاروا نهابين وهابيين... وفريق عندهم خوف من الله تعالى ودين يمنعهم عما يعتقدونه قبيحاً من ظلم الخلق، وفعل المحارم، فهذا حسن واجب، ولكن قد يعتقدون مع ذلك أن السياسة لا تتم إلّا بما يفعله أولئك من الحرام، فيمنعون عنها مطلقاً... فيقاتلون المسلمين كما فعلت الخوارج. وهؤلاء لا تصلح بهم الدنيا ولا الدين الكامل. لكن قد يصلح بهم كثير من أنواع الدين وبعض أمور الدنيا...

والفريق الثالث: الأمة الوسط، وهم أهل دين محمد (ص) وخلفائه على عامة الناس وخاصتهم إلى يوم القيامة، وهو إنفاق المال والمنافع للناس - وإن كانوا رؤساء - بحسب الحاجة، إلى إصلاح الأحوال وإقامة الدين، والدنيا التي يحتاج إليها الدين...» (ص ٥١ - ٥٢). وفي مكان آخر يقسم الناس إلى ثلاثة أقسام: قسم يغضبون لنفوسهم وربهم وقسم لا يغضبون لنفوسهم ولا لربهم. والثالث - وهو الوسط - أن يغضب إلا لنفسه...» (ص ٥٢). وفي مكان آخر يقسم الناس إلى أربعة أقسام: القسم الأول: يريدون العلو على الناس، والفساد في الأرض، وهو معصية الله، وهؤلاء الملوك والرؤساء المفسدون، كفرعون وحزبه وهؤلاء هم شرار الخلق... والقسم الثاني: الذين يريدون الفساد بلا علو، كالسراق المجرمين من سفلة الناس... والقسم الثالث: يريد العلو بلا فساد، كالذين عندهم دين يريدون أن يعلوا به على الناس... وأما القسم الرابع فهو أهل الجنة، الذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً... (ص ١٤).

في جميع هذه التصنيفات، نرى ابن تيمية يذكر الملوك والرؤساء عند ذكر شرار الناس، فكأنه يريد الشكوى منهم مداورة، لكن ذلك لا يمنعه من الإصرار على القول بوجوب السلطة. فهو إذ يبدأ كتابه باعتبارها مجرد أداء للأمانة، لكنه يستدرك في آخر الكتاب فيصنف فصلاً عن وجوب اتخاذ الإمارة، ويقول: «يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها. فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس حتى قال النبي (ص): إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم» (ص ١٣٨). ويكرر الأقوال التي تتردد في كتب نصائح الملوك مثل «أن السلطان ظل الله في الأرض» ويقال «ستون سنة من إمام جائر، أصلح من ليلة بلا سلطان» (ص ١٣٩)، فهو يقبل مثل ابن جماعة وغيره بالإمام حتى لو كان جائراً. ذلك لأنه يعتبر أن «الواجب اتخاذ الإمارة ديناً» وقربة يتقرب بها إلى الله، فإن التقرب إليه فيها، بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات، وإنما يفسد فيها حال أكثر الناس لابتغاء الرياسة أو المال بها» (ص ١٤٠).

يحدد ابن تيمية العلاقة بين الدين والدولة في قوله: «فإذا كان المقصود بالسلطان والمال هو التقرب إلى الله وإنفاق ذلك في سبيله كان ذلك صلاح الدين والدنيا. وإن انفرد السلطان عن الدين أو الدين عن السلطان فسدت أحوال الناس...» (ص ١٤٢). وفي مكان آخر: «وهاتان السبيلان الفاسدتان - سبيل من انتسب إلى الدين ولم يكمله بما يحتاج إليه من السلطان والجهاد والمال، وسبيل من أقبل على السلطان والمال والحرب - ولم يقصد بذلك إقامة الدين - هما سبيل المغضوب عليهم والضالين. الأولى للضالين النصاري والثانية للمغضوب عليهم اليهود» (ص ١٤٣).

لا يتحدث ابن تيمية عن الإمامة ووجوبها كما فعل الفقهاء الثلاثة الآخرون، بل كان أكثر واقعية فتحدث عن وجوب الإمارة، ووجوبها ينبع من مصلحة الناس التي تفرضها ضرورة اجتماعهم، فالإمارة حاجة اجتماعية. وهو يتحدث عن «الإمارة» بهذا الأسلوب لأنه يدرك الانفصال التام بين الدين والدولة في أيامه، لكنه يريد أن تقوم الدولة بواجباتها بما فيه إصلاح دين الخلق لأنه يعرف أن الدين بما هو شريعة وفقه، هو الإطار الذي تندرج في إطاره آراؤهم. ومعتقداتهم التي يعبرون بواسطتها عن مصالحهم وتطلعاتهم، فإذا انفصلت الدولة عن الدين وعارضته تكون بذلك معادية للاتجاه السائد في المجتمع.

بدأ ابن تيمية معالجته للموضوع معالجة دينية صرفاً، ثم عدّد وظائف الدولة ومهامها، ونظر إلى واقع الأمور. من ذلك رأى أن الدولة تقوم بممارسات لا يمكن أن يقبل بها على أساس ديني بحت. فانتهى إلى الرضوخ للأمر الواقع والاعتراف بانفصال المؤسستين الدينية والسياسية ثم كرّس ضرورة الخضوع للدولة حتى لو كانت جائرة. المطلوب في نظره أن تخضع الدولة للدين، وفي الوقت نفسه أن يخضع الناس للدولة، والناس هم الذين يمثلهم الدين. إذن هناك ضرورة للتوازن في تلازم السبيلين سبيل الانتساب للدولة وسبيل الانتساب للدين.

لا يذكر ابن تيمية شيئاً عن شروط الإمامة أو كيفية اختيار الإمام وتوليّه

العهد ومتى ينعزل الإمام، وهذا أمر طبيعي لأنه يتحدث عن رؤية للإمارة (السلطة)، ولا يهيمه كيف تم الانتقال من الإمامة إلى الوزارة (وزارة التفويض) ثم إلى إمارة الاستيلاء فالدولة السلطانية. الأهم من هذه التقنيات هو ذكر وظائف الدولة ومهامها الأساسية. فهو يفترض وجود السلطان ويعتبر ذلك من طبيعة الأمور التي تفرضها مصلحة الناس الاجتماعية، يضاف إليها واجب التقرب من الله تعالى، ويعتبر أن مهام الدولة تقع تحت ثلاثة عناوين رئيسية وهي: الولايات والأموال وتطبيق الحدود (انظر جدول رقم ١).

خاتمة

تكثر الكتب التي تُعنى بالنظرية السياسية في التراث العربي الإسلامي. منها ما يعالج الموضوع من وجهة نظر أدبية ومنها ما يختص بنصائح الملوك، ومنها ما يختص بالوزارة والتدبير، ومنها ما يدور حول الإمامة ومهامها. وكثيراً ما نجد هذه الكتب تكرر أجزاء من كتب سابقة. إن كاتب هذه الكتب والرسائل كانوا يهتمون بمعالجة قضايا تتعلق بزمانهم والتعبير عن هواجسهم وآرائهم حيال المشاكل المطروحة، وكثيراً ما كانوا يهملون الشكل ولا يتورعون عن تكرار ما كتبه غيرهم. فهم يريدون إثبات وجهة نظرٍ ما أكثر ما يهتمهم إثبات قدرتهم على طرح الجديد والمبدع. على أن المشاكل المطروحة أمامهم، هي مشاكل تنبع من تطورات تاريخية تتجدد باستمرار وتتطلب حلولاً وآراء مستجدة. لذلك، كان هؤلاء الكتاب مضطرين للتجديد إضافة إلى الاعتماد على الموروث القديم من أجل تدعيم جديدهم. وربما كانوا مضطرين إلى المداورة وتغليف آرائهم السياسية بحجج دينية أو آراء قديمة. لكننا على كل حال لا يمكننا الاستفادة مما كتبوه واكتشاف مراميهم دون وضعهم في السياق التاريخي الذي عاشوا فيه ونظروا إلى الأمور من خلاله. وكثيراً ما كان السياق التاريخي يدخل في باطن وعينهم دون أن يعبروا عنه بصراحة. إن القراءة ذات المنهج التاريخي لهؤلاء الكتاب هي الوحيدة، ربما التي تتيح لنا فهمهم. وهذا ما حاولت أن أفعله في الصفحات السابقة.

تنبع النظرية السياسية عند الفقهاء من التجربة التاريخية للأمة، فهي ليست مجرد تأمل في المطلق، كما أنها لا تكتفي بالتعبير عن رغبات وتطلعات أو مثل عليا فاقدة الصلة بالتطور التاريخي المجتمع. تبدأ هذه النظرية «بالإمامة» وتحمل هذا التعبير عدة مفاهيم كي يستطيع مواكبة التطورات الموضوعية. فالإمامة هي الخلافة في البداية، وهي المنطلق نظراً لارتباط هذه، في أعلى مراحلها، بفترة المجد العربي الإسلامي. لكن الخلافة تتراجع سلطتها تدريجياً مع تزايد سلطة أمراء الجيش في المركز وانفصال الأطراف؛ وتظهر الدولة السلطانية التي هي سلطة محلية تبرر نفسها بدوافع وغايات غير تلك التي قامت على أساسها الخلافة. الانفصال بدأ مع تمايز الفقهاء بأنفسهم وتشكيل مدارس ومذاهب فقهية في إطار مؤسسة دينية وضعت بينها وبين الخلافة مسافة مما أدى إلى جعل الخلافة مجرد مؤسسة سياسية دنيوية. لكنها عندما تراجعت سلطة الخلافة الفعلية (الدنيوية) لم يبق منها إلا الرمز فالتقط الفقهاء هذا الرمز رغبة منهم في الحفاظ على فكرة الجماعة في ظروف رسخت فيها التجزئة السياسية نفسها.

كان هذا الرمز الديني مهماً بالنسبة للفقهاء والمجتمع. وإذا كان التعبير بصيغ دينية هو الشائع في غالبية المجتمعات القديمة، فإنه ليس أمراً مستغرباً في المجتمع العربي الذي يشكل الإسلام بالنسبة إليه تراثاً دينياً وقومياً في آن معاً. يضاف إلى ذلك أن التعبير الديني عن حاجات المجتمع واتجاهاته الفعلية كان وسيلة للحد من السلطة المطلقة للدولة. وكما أن المؤسسة الدينية حددت من سلطة الخلافة العليا ووضعت القيود عليها، كان أولى بها أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة للدولة السلطانية.

الخلافة هي الإمامة الأولى بعد الرسول مع تراجع سلطتها ينشأ مفهوم «التفويض» للوزارة «والاستيلاء للإمارة». وزارة التفويض وإمارة الاستيلاء هما الجسر الذي يعبر عليه مفهوم الإمامة من الخلافة العليا إلى الدولة السلطانية، من دولة تركز على مبررات شرعية تاريخية إلى دولة تركز على القهر والشوكة

(أي العنف المحض)، وتمر عليه الخلافة من كونها سلطة سياسية محضة إلى أن تصبح رمزاً دينياً.

يتطابق هذا التدرج مع مفاهيم الدولة والإمامة من الماوردي وأبي يعلى إلى ابن جماعة وابن تيمية. ينطلق الماوردي وأبو يعلى من مفهوم الإمامة والخلافة، في ظرف تاريخي كان يؤمن فيه بعودة سلطتها الفعلية مع مجيء السلاجقة للحلول مكان البويهيين في بغداد، ويختلف الاثنان خلافاً جزئياً في أن الثاني يعطي «الإمامة» سلطة مطلقة أكثر من الأول؛ لكنها كلاهما يعترفان بدور وزير التفويض وأمير الاستيلاء دون أن يكون للدولة السلطانية مكان في مفاهيمهما بعد. أما ابن جماعة، فهو ينظر إلى الدولة السلطانية على أساس «التفويض» من الخليفة الذي كان قد جاء من بغداد، بعد سقوطها في يد المغول، ليقطن القاهرة ويصبح أشبه بالرهينة عند السلطان المملوكي فيها. وابن تيمية الذي عاصر ابن جماعة، لكن من موقع داعية خارج السلطة يتحدث عن الدولة بحد ذاتها؛ فالدولة في نظره هي الدولة السلطانية ولا نجد لديه ذكراً للخلافة ولا للتفويض. لا يهتم بتبرير وجود الدولة؛ إنها موجودة وحسب، وعلى الناس طاعتها شرط أن تقوم بمهامها تجاه المجتمع والدين، علماً بأن المجتمع يعبر عن نفسه بواسطة الدين. وقد فرضت هذا التطور الظروف التاريخية في وقت حاقت بالمجتمع أخطار خارجية تهدده بالفناء وصار الجهاد ودرء الفتنة أهم مهمات الدولة، علماً بأن درء الفتنة والحفاظ على تماسك المجتمع ووحدته الداخلية هو الشرط الضروري للدفاع عن المجتمع دفاعاً ناجحاً.

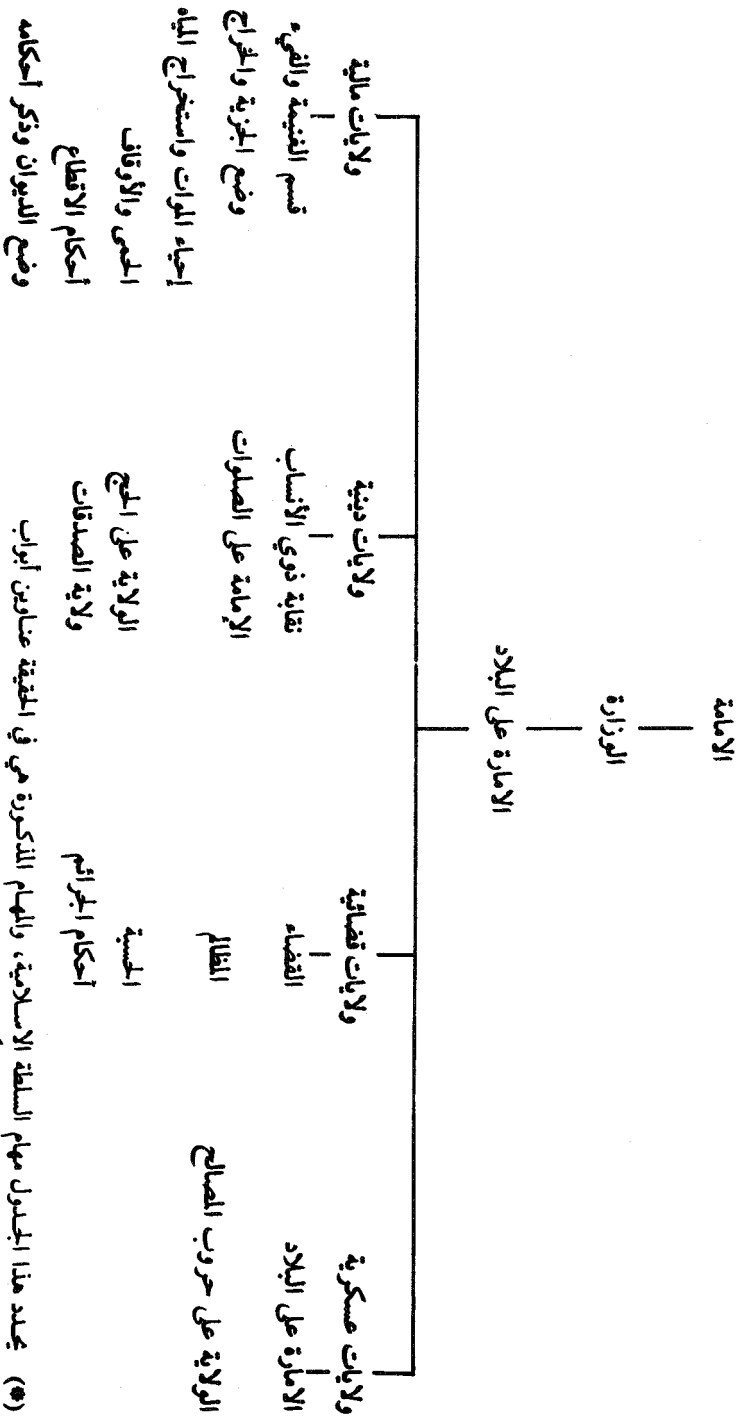
لم يكن هناك دستور مكتوب للدولة، كما أنه لم تكن هناك دساتير عند غالبية الشعوب القديمة. إن الشريعة رفضت التدوين منذ البداية ووقفت في وجه كل المحاولات لجعلها قانوناً مدوناً مبوباً محدداً؛ وألغت بذلك إمكانية جعلها أداة بيد الخليفة (السلطان) ولم يحدث لها ما حدث في المسيحية الكاثوليكية التي صار القانون (Canon Law) فيها أداة بيد رأس الكنيسة. بقيت الشريعة سيفاً مسلطاً على رأس السلطان، وبقي ممثلو الشريعة (قضاة القضاة الأربعة) يجلسون إلى جانبي السلطان المملوكي. وليس مفارقة أن ثلاثة

من الفقهاء، موضوع هذا البحث كانوا قضاة، وأن رابعهم كان داعية. هؤلاء جعلوا الطاعة للدولة جزءاً أساسياً من النظرية السياسية الإسلامية؛ لكنها طاعة مشروطة بأن تكون الدولة منسجمة في سلوكها مع حاجات المجتمع وأهدافه. فالطاعة هنا ضرورة اجتماعية وأكثر منها خضوعاً واستسلاماً للسلطان. فابن جماعة عارض السلطان وعزل نفسه أكثر من مرة، كما أن ابن تيمية مات في سجن السلطان. وهكذا فقد كانت الإشكالية الحاكمة لدى المؤلفين الأربعة ليس طاعة السلطان أو معصيته بل تدعيم فكرة الدولة لكي تستطيع القيام بواجباتها في حفظ المجتمع من الفتنة الداخلية، والعدوان الخارجي. ويكون علينا كدارسين أن نقرأ الرؤى السياسية هؤلاء في ضوء فهمهم لوظائف الدولة أو مهماتها الرئيسة في الزمن المحدد. كما يكون علينا أن نفهم وجوه القصور أو التجاوز لدى هؤلاء من طبيعة إدراكهم لعلاقة النظرية، والمشروع التاريخي للأمة؛ بوظائف الدولة أو مهماتها.

جدول رقم (١)

- أ -

بنية السلطة الإسلامية^(*) عند الماوردي وأبي يعلى



(*) يحدد هذا الجدول مهام السلطة الإسلامية، والمهام المذكورة هي في الحقيقة عناصر أبواب كتاب الماوردي. وهي مكررة تحريفاً عند أبي يعلى.

جدول رقم (١)

- ب -

بنية السلطة الإسلامية عند ابن جماعة وابن تيمية

ابن جماعة	ابن تيمية
الإمامة	I - أداء الأمانات
الوزارة	١ - الولايات
الامارة	استعمال الأصلح
امارة الجند	اختيار الأمثل فالأمثل
حفظ الأوضاع الشرعية (قضاء، حسبة)	قلة اجتماع الأمانة والقوة في الناس
اتخاذ الأجناد واعدادهم وتفريغهم للقيام بالجهاد	٢ - معرفة الأصلح وكيفية تمامها
عطاء السلطان وهباته وأنواع اقطاعه	الأموال
تقدير عطاء الجند وما يستحقه أهل الجهاد	ما يدخل في باب الأموال
اتخاذ الخيل والسلاح والأعتاد للقائمين بفرض الجهاد	أصناف الأموال السلطانية
وضع الديوان وأقسام ديوان السلطان	الغنمية
فضل الجهاد، مقوماته ومن يتأهل له من حماته	الصدقات
كيفية القتال والصبر على مقارعة الأبطال	القيء
الغنمية وأقسامها وتفصيل أحكامها	الظلم الواقع من الولاة والرعية
قسمة الغنمية ومستحقها وما يجب على الحكام فيها	وجوه صرف الأموال
المهذنة والأمان وأحكام الاستئذان	II - الحدود والحقوق
قتال أهل البغي من أهل الاسلام	١ - الحدود والحقوق
عقد الذمة وأحكامه أو ما يجب التزامه	أمثلة تلك الحدود والحقوق
	عقوبة المحاربين وقطاع الطرق
	واجب المسلمين إذا طلب السلطان المحاربين
	وقطاع الطرق
	حد السرقة
	حد الزنا
	حد شرب الخمر والقذف
	المعاصي التي ليس فيها حد مقدر
	جهاد الكفار
	٢ - الحدود والحقوق التي لأدعي معين
	النفوس، الجراح، الأعراض،
	الغربة، ونحوها
	الأسوال، المشاورة، وجوب اتخاذ
	الامارة

جدول رقم (٢) الإمامة

أبو يعلى

المالوري

- الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا
- واجبة بالاجماع
- طريق وجوبها العقل عند البعض والشرع عند الآخرين
- فرض كفاية
- أهل الاختيار: العدالة، العلم، الرأي والحكمة
- أهل الإمامة: العدالة، العلم، سلامة الحواس، سلامة الأعضاء
- الرأي، الشجاعة والتجدة، النسب في قریش
- فرض كفاية
- أهل الاختيار: العدالة، العلم، العلم، الرأي والتدبير
- أهل الإمامة: أن يكون قرشياً في الصميم، التمتع بصفات القاضي من الحرية والبلوغ، والعقل والعلم والعدالة، أن يكون من أفضلهم في العلم والدين
- من غلب بالسيف نجب طاعته حتى ولو كان فاجراً أو فاسقاً
- انعقاد الإمامة: باختيار أهل الحل والعقد، بعهد الإمام من قبل
- تقديم أكثرهم فضلاً للبيعة
- الإمامة عقد مرضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار
- إذا تكافأ اثنان قدم للإمامة أسنهما
- جواز انعقاد بيعة المفضول
- ثبوت ولايته بغير عقد ولا اختيار ويلزم أهل الاختيار عقد الإمامة
- لا تنعقد الإمامة لامامين في بلدين في وقت واحد
- للإمام أن يعهد لمن يراه أجدر الناس بها ولا لزوم لرضا أهل الاختيار
- جواز عقد البيعة لولد أو لوالد
- عدم جواز عزل ولي العهد
- جواز العهد لاثنين على التوالي
- معرفة الإمام تلزم الكافة على الجملة دون التفصيل
- يجوز للإمام أن ينص على أهل الاختيار وأهل العهد
- واجبة، يقول أحد: الفتنة إذا لم يكن إمام يقوم بأمر الناس
- طريق وجوبها السمع لا العقل
- فرض كفاية
- أهل الاختيار: العدالة، العلم، العلم، الرأي والتدبير
- أهل الإمامة: أن يكون قرشياً في الصميم، التمتع بصفات القاضي من الحرية والبلوغ، والعقل والعلم والعدالة، أن يكون من أفضلهم في العلم والدين
- من غلب بالسيف نجب طاعته حتى ولو كان فاجراً أو فاسقاً
- انعقاد الإمامة: باختيار أهل الحل والعقد بعهد الإمام من قبل
- تثبت امامة من غلب السيف، أي بالقهر ولا تفتقر إلى عقد
- يجوز عزل ولي العهد قبل موت المولي
- لا يجوز للإمام أن ينص على أهل الاختيار
- يجوز للإمام خلق نفسه

أبو يعلى

المالوري

واجبات الإمام

- ١ - حفظ الدين على الأصول التي أجمع عليها سلف الأمة.
- ٢ - تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين.
- ٣ - حماية البيضة.
- ٤ - إقامة الحدود.
- ٥ - تحصين الثغور.
- ٦ - الجهاد.
- ٧ - جباية الفئء والصدقات.
- ٨ - تقدير العطايا.
- ٩ - استكفاء الأمانة وتقليد النصحاء.
- ١٠ - أن يياشر الأمور بنفسه ولا يعول على التفويض.

حقوق الإمام على الأمة

- الطاعة والنصرة ما لم يوجد من جهته ما يخرج به عن الإمامة والذي يخرج به عن الإمامة شيان: الجرح في عدالته والنقص في بدنه. فأما الجرح في دينة فقد حكينا كلام أحمد رحمه الله تعالى في ذلك بما يقتضي صحة الإمامة وتأولناه على أن هناك عذراً يمنع من اعتبار العدالة حالة العقد كما كان العذر مؤثراً في الفاضل

- ١ - الطاعة
 - ٢ - النصره
- ما لم يتغير حاله

تغير حال الإمام بما يخرج به عن الإمامة

- ١ - الجرح في عدالته
- ٢ - النقص في بدنه

الجرح في عدالته (الفسق)

- الفسق لا يمنع من استدامة الإمامة
- ما يتعلق بشبهة في الاعتقاد لا يمنع من استدامة الإمامة

- ١ - ما تابع فيه الشهوة... ارتكاب المحظورات والاقدام على المنكرات تحكيمياً للشهوة، فهذا يمنع من انعقاد البيعة أو من استدامتها.
- ٢ - ما يتعلق بشبهة... فيتأول لها خلاف الحق، وقد اختلف العلماء في ذلك فممنهم من قال إن ذلك يمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها. وهنهم من قال بانعقاد الإمامة واستدامتها.

الماوردي

أبو يعلى

النقص في بدنه

- ١ - نقص الحواس الذي يمنع الإمامة
- زوال العقل الدائم كالجنون والخبيل
- ذهاب البصر.
- ٢ - نقص الحواس الذي لا يمنع الإمامة
- الخشم في الأنف
- فقد الذوق
- زوال العقل المؤقت
- غشاء العين
- ٣ - نقص الحواس المختلف فيه
- الصمم والخرس: يمنعان من ابتداء الإمامة واختلف في استدامتها

- يمنعان من ابتداء الإمامة ولا يمنعان من استدامتها

نقص الأعضاء

- ١ - ما لا يمنع من صحة الإمامة في عقد ولا استدامة (قطع الذكر والأنثيين)
- ٢ - ما يمنع من عقد الإمامة ومن استدامتها (كذهاب اليدين والرجلين)
- ٣ - ما يمنع من عقد الإمامة واختلف في منع استدامتها (كذهاب إحدى اليدين والرجلين)
- ٤ - ما لا يمنع من استدامة الإمامة واختلف في منعه من ابتدائها (كجذع الأنف وسمل إحدى العينين)

نقص التصرف

- ١ - الحجر بأن يستولي عليه من أعوانه من يستبد بتنفيذ الأمور من غير تظاهر بمعية أو تظاهر بمنكر؛ ذلك لا يمنع من امامته. إلا إذا كانت أفعال المستبد خارجة على الدين.
 - ٢ - القهر أي أن يقع أسيراً في يد العدو سواء كان مشركاً أو مسلماً باغياً فهذا يمنع من الإمامة إلا إذا كان مرجواً خلاصه. جواز الاستنابة في هذه الحالة.
- الجمعة مع من غلب

المأوردي

الولايات

أبو يعلى

- ١ - ولاية عامة في الأعمال العامة كالوزراء
- ٢ - ولاية عامة في الأعمال الخاصة أمراء الأقاليم
- ٣ - ولاية خاصة في الأعمال العامة قاضي القضاة
- نقيب الجيوش
- حامي الثغور
- مستوفي الخراج
- جابي الصدقات
- ٤ - ولاية خاصة في الأعمال الخاصة قاضي بلد أو إقليم
- أو مستوفي خواجه
- أو جابي صدقاته
- أو حامي ثغره
- أو نقيب جنده

جدول رقم (٣)

الوزارة

أبو يعلى

الماوردي

نوعان: وزارة تفويض، وزارة تنفيذ

نوعان: وزارة تفويض، وزارة تنفيذ

وزارة التفويض

- ١ - شروطها: شروط الإمامة إلا شرط النسب، اضافة إليها الكفاية في أمر الحرب والخراج
- ٢ - الماوردي يميز بين شروط السياسة والدين (٢٣)
- ٣ - التقليد بلفظ الخليفة ويجب أن يشمل عموم النظر أو النيابة
- ٤ - ولاية تقتقر إلى عقد والعقد لا يصح إلا بالقول الصراح
- ٥ - أصل كلمة وزير: وَزَرَ، أزر
- ٦ - على الوزير مطالعة الإمام بما أفضاه من تدبير
- ٧ - على الإمام تصفح أفعال الوزير
- ٨ - كل ما صح من الإمام صح من الوزير إلا ثلاثة أشياء:
 - ١ - ولاية العهد
 - ٢ - للإمام أن يستعفي الأمة من الإمامة وليس ذلك للوزير
 - ٣ - للإمام أن يعزل من ولاء الوزير...
- ٩ - لا يجوز أن يكون من أهل الذمة
- ١٠ - مطلق التصرف
- ١١ - يولي ممزولا ويعزل مولاه، ولا يجوز له عزل من ولاء الخليفة
- ١٢ - يوقع عن نفسه إلى عياله وعمال الخلافة ويلزمهم قبول توقيعاته

وزارة التنفيذ

١٣ - وزارة التنفيذ

- النظر فيها مقصور على رأي الإمام وتديره
- هذا الوزير وسيط بينه وبين الرعايا والولاية يؤدي عنه ما أمر وينفذ عنه ما ذكر...

أبو يعلى

الماوردي

- ١٤ - سبعة أوصاف
- ١ - الأمانة
- ٢ - صدق اللمجة
- ٣ - قلة الطمع حتى لا يرتشي ولا يتخدع
- ٤ - أن يسلم ما بينه ما بين الناس من عداوة...
- ٥ - ذكوراً لما يؤديه إلى الخليفة
- ٦ - ذكاء الفطنة
- ٧ - أن لا يكون من أهل الأهواء
- يجوز أن يكون من أهل الذمة
- ١٥ - الفروق بين وزير التفويض ووزير التنفيذ
- يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم ليس ذلك لوزير التنفيذ
- يجوز لوزير التفويض تقليد الولاية وليس ذلك لوزير التنفيذ
- يجوز لوزير التفويض أن يتصرف في أموال بيت المال وليس ذلك لوزير التنفيذ
- يجوز لوزير التفويض أن يتفرد بتسيير الجيوش وتدير الحروب وليس ذلك لوزير التنفيذ
- ١٦ - أربعة شروط يتفرد بها وزير التفويض دون وزير التنفيذ
- الحرية
- الاسلام
- العلم بالاحكام الشرعية
- المعرفة بأمور الحرب والخراج
- إذا عزل وزير التفويض اعزل به عمال التنفيذ ولم يتعزل به عمال التفويض لأن عمال التنفيذ نواب وعمال التفويض ولاية.
- يجوز لوزير التفويض أن يستخلف نواباً عنه إلا إذا منعه الخليفة
- وإذا فوض الخليفة تدبير الأقاليم إلى ولائها ووكل النظر فيها إلى المسؤولين عليها كالذي عليه أهل زماننا جاز للملك كل ولاية أن يستوزر وكان حكم وزيره معه

أبو يعلى

الماوردي

كحكم وزير الخليفة مع الخليفة في اعتبار
الوزارتين وأحكام النظرتين

- وزير التفويض مستبد

- وزير التنفيذ معين

١٧ - يجوز للخليفة تقليد وزيره تنفيذ على

اجتماع وانفراد ولا يجوز تقليد

وزيره تفويض على الاجتماع لعموم

ولايتها كما لا يجوز تقليد امامين لأنها

ربما تعارضا في العقد والحل والتقليد

والعزل.

الآية ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ

لَفَسَدَتَا﴾

١٨ - يجوز للخليفة تعيين وزير تفويض

ووزير تنفيذ

١٩ - عمله مقصور على تنفيذ ما وردت به

أوامر الخليفة

٢٠ - لا يولي معزولاً ولا يعزل مولى

٢١ - لا يوقع عن نفسه ولا عن الخليفة إلا

بأمره

٢٢ - إذا عزل الخليفة وزير التنفيذ لا

ينعزل به أحد من الولاة

٢٣ - لا يجوز لوزير التنفيذ أن يستخلف

من ينوب عنه إلا إذا أجاز له ذلك

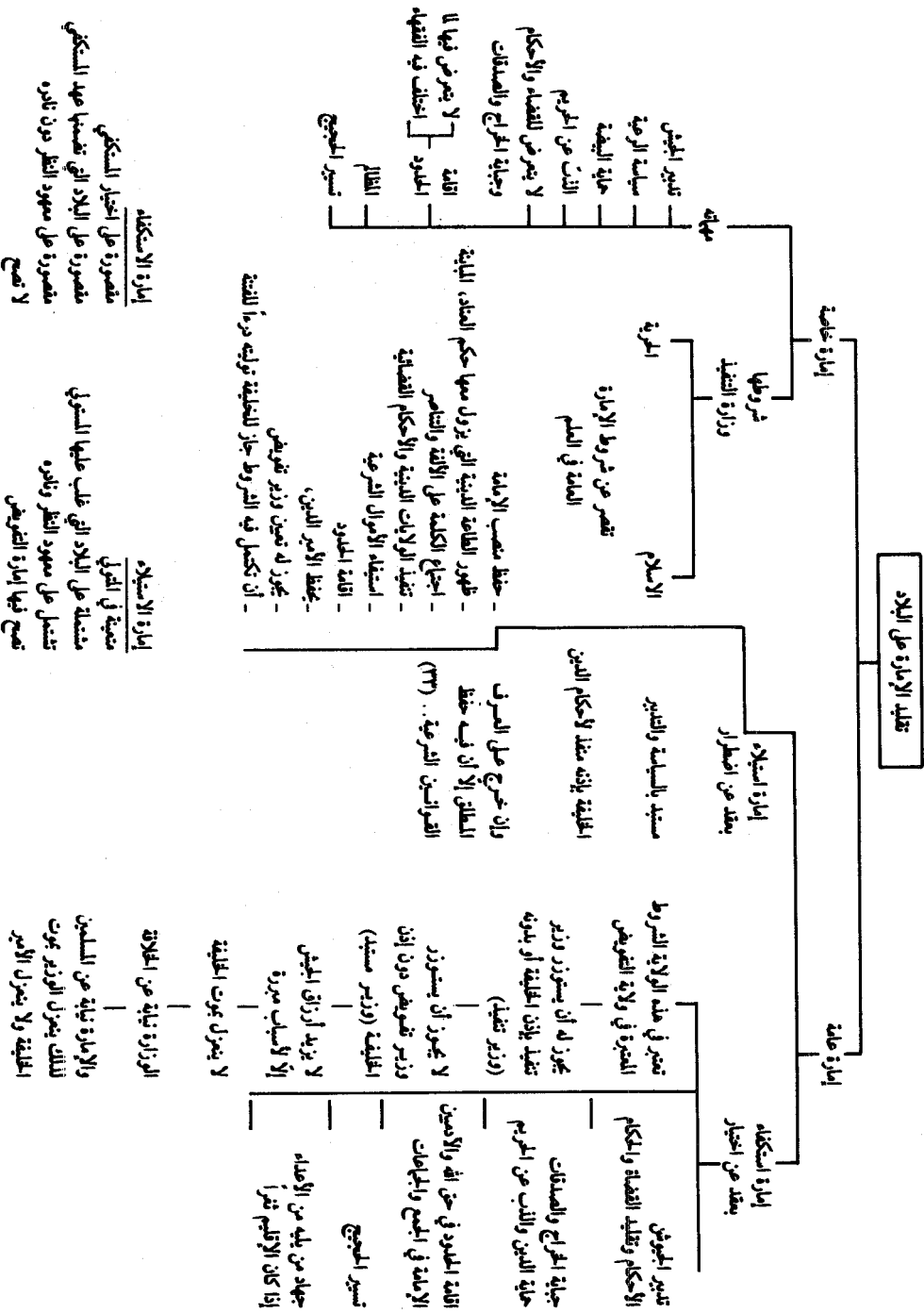
الخليفة

٢٤ - وزير التنفيذ معين

٢٥ - وزير التفويض مستبد

لأن الاستخلاف تقليد فيصح من وزير
التفويض لا من وزير التنفيذ

جدول رقم (٤)



جدول رقم (٥) الإمارة على الجهاد

المالوردي

- مختصة بقتال المشركين:
- هي على ضرين:
- ١ - مقصورة على سياسة الجيش وتدير الحرب فتعتبر فيها شروط الامارات الخاصة
- ٢ - أن يفوض فيها جميع أحكامها من قسم الفنائم وعقد الصلح فيعتبر فيها شروط الإمارة العامة هي أكبر الولايات الخاصة
- أحكامها:

I تسيير الجيوش

- ١ - الرفق بهم في السير
- ٢ - تفقد خيولهم
- ٣ - يراعي المقاتلة وهم صنفان: مسترزقة ومتطوعة
- المسترزقة من أهل الديوان
- المتطوعة يعطون من مال الصدقات
- ٤ - يعرف على الفريقين عرفاء
- ٥ - يجعل لكل طائفة شعاراً يتداعون به للتمييز بينهم
- ٦ - يتصفح الجيش. واخراج المتخاذلين
- ٧ - لا يمالئ من ناسبه أو وافق رأيه على ما باينه في نسب أو رأي

II تدبير الحرب

- المشركون صنفان
- من بلغتهم دعوة الاسلام فاقتنموا
- من لم تبلغهم دعوة الاسلام
- أصول المبارزات
- لا يجوز قتل النساء والولدان

III ما يلزم أمير الجيوش من سياستهم

- ١ - حراستهم
- ٢ - تخيير المواقع

المالوردي

- ٣ - تجهيز الزاد والملف
- ٤ - معرفة أخبار العدو
- ٥ - ترتيب الجيوش
- ٦ - تقوية المشاعر
- ٧ - وعدم أهل الصبر والبلاء بالثواب في الآخر
- ٨ - المشاورة
- ٩ - مراعاة تطبيق الحدود
- ١٠ - منع العسكر من التجارة والزراعة.
- IV ما يلزم المجاهدين معه من حقوق الجهاد
- ١ - ما يلزمهم من حق الله تعالى
 - أ - مصابرة العدو عند التقاء الجمعين
 - ب - مناداة الأسرة؟
 - ج - توزيع الغنائم دون غلول
 - د - أن لا يمايل من المشركين ذا قربى
- ٢ - ما يلزم المجاهدين من حق الأمير عليهم
 - أ - التزام طاعته
 - ب - أن يفوضوا الأمر إلى رأيه
 - ج - الامتثال إلى أمره والوقوف عند نبيه وزجره
 - د - أن لا ينازعوه في الغنائم إذا قسمها.
- V مصابرة الأمير في قتال العدو وإن طالبت به المدة.
- VI السيرة في نزال العدو وقتاله.